الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

صحراوي فاطمة

فراجي بشرى حبيبة

تحت عنوان:

المؤسسات الناشئة في الجزائر بين رهانات التمويل وآليات الدعم (2016-2021)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بن الحاج جلول ياسين	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. عبد الهادي مختار	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. بوحركات بوعلام	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

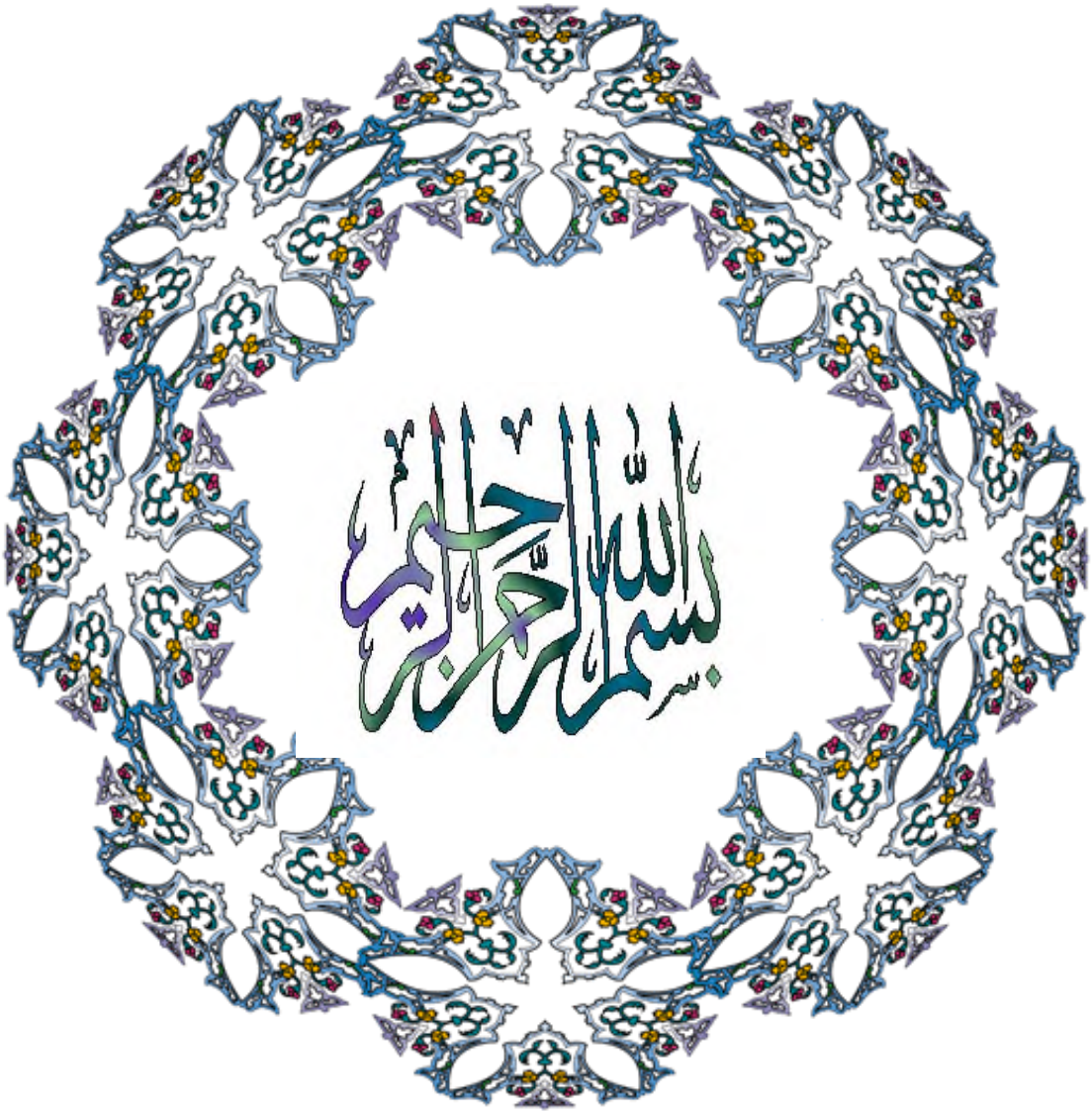
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل.

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص امتناننا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر:

الأستاذ "عبد الهادي مختار" على إشرافه ومساعدته في إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا تقديم كامل الامتنان والتقدير إلى كافة أستاذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير بشكل عام.

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.

وإلى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرا.

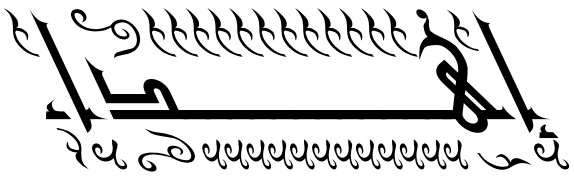

أهدي ثمرة نجاحي إلى أغلى ما في الوجود، التي ظلت دعواتهم ترافقني في مسيرتي دراسية.

إلى من تشوقت لرأيتي ما أنا عليه اليوم أمي ثم أمي ثم أمي

التي ضحت من أجلي وتحملت عناء الحياة فلن أنسى فظلها عليا إلى يوم الدين

أدامها تاج فوق رأسي وأطال الله في عمرها.

إلى ما اعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة زوجي الغالي عبد المالك.

إلى من ساندني في هذه الحياة أخي العزيز عبد الكريم.

إلى من اكتسبت بوجودهم القوة والصبر وتخطي الكثير من العقبات أخواتي: كريمة، حورية، لامية، رشيدة.

إلى من علمني حرف جميع أساتذتي.

إلى أهلي وأقاربي وأعز صديقاتي وزملائي دفعة 2023 خريجي قسم علوم التسيير تخصص: إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت.

بشرى حبيبة

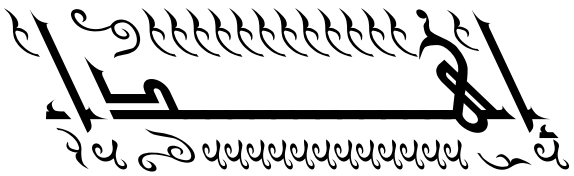

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى منبع الحنان والتي رافقتني في كل خطوة من خطوات حياتي إلى حبيبة قلبي

أمي حفضها الله

إلى من ألبسني مكارم الأخلاق والأدب منه أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز أبي رعاه

الله

إلى مصدر سعادتي وسروري

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي

محمد، خالد، سعيد، ميلود، علي، أمحمد، خيرة، دليلة، فتيحة.

إلى بنات وأولاد إخوتي وأخواتي.

إلى كل أقاربي من قريب ومن بعيد.

إلى صديقاتي الأعزاء أكن لهم أسمى عبارات المحبة.

سامية، مريم، حنان، بشرى، فردوس، بشرى حبيبة، حنان قرور، هاجر.

إلى أصدقائي: بن سحنون محمد وضيف علي.

حفظكم الله جميعا.

فاطمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول والأشكال البيانية
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد 6
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة..... 7
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة 7
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة:..... 11
المطلب الثالث: خصائص تمويل المؤسسات الناشئة 13
المبحث الثاني: نماذج الدعم وآليات للمؤسسات الناشئة في الجزائر 15
المطلب الأول: مصدار التمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. 15
المطلب الثاني: النماذج التمويلية الحديثة في تمويل المؤسسات الناشئة..... 16
المطلب الثالث: عوامل النجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر 18
المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الناشئة..... 21
المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في الجزائر على المستوى الاقتصادي 21
المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في الجزائر على المستوى الاجتماعي 22
المطلب الثالث: دور الجامعة على مستوى المؤسسات الناشئة في الجزائر 23
خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

تمهيد 27
المبحث الأول: شروط إنشاء وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. 28
المطلب الأول: قوانين حكومية لإنشاء مؤسسة. 28
المطلب الثاني: مرافقة الدولة وتقديم الإعانات للمؤسسات الناشئة. 30
المطلب الثالث: تشجيع الشباب لخلق مؤسسات ناشئة وتوسيع الاستثمار..... 33
المبحث الثاني: مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر 35
المطلب الأول: ماهية التمويل..... 35

المطلب الثاني: أنواع مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر 37
المطلب الثالث: دور مصادر تمويل وآليات الدعم في التنمية والتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر
..... 40
المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة في الجزائر (2016-2021) 42
المطلب الأول: حصيلة المؤسسات الناشئة الممول من مصادر في الجزائر (2016-2021). ... 42
المطلب الثاني: طبيعة المؤسسات الناشئة الممولة في الجزائر وآليات دعمها (2016-2021) ... 45
المطلب الثالث: الحصيلة المالية المنفقة والموجهة لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة 2016-202150
خلاصة الفصل..... 54
خاتمة..... 56
قائمة المصادر والمراجع 60
الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1–2	تطور تعداد المؤسسات الناشئة المحتضنة من الحاضنات في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	42
2–2	عدد المشاريع الممولة للمؤسسات الناشئة من طرف ANADE	48
3–2	عدد المشاريع الممولة من قبل ANDI لسنة 2018 حسب الولايات	49
4–2	توزيع القروض حسب قطاع النشاط للمؤسسات الناشئة 2020	50
5–2	حصيلة المبالغ المنفقة على المؤسسات الناشئة من طرف ANDI لسنة	51
6–2	الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط لسنة 2019	52

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	إجمالي نشاط شركة "الجزائر استثمار" بين الفترة (2017-2020):	44
2-2	توزيع حاضنات الأعمال عبر ولايات الجزائر	46
3-2	عدد المشاريع المستضافة حسب القطاعات لسنة 2021	47

مقدّمة

أمام كل التحديات والتغيرات وما يواجه العالم اليوم من تحولات اقتصادية وتطور تكنولوجي أصبح لازما البحث عن إستراتيجيات جديدة ومستحدثة قائمة على اقتصاد حر، وهذا ما أدى إلى تبني نوع جديد في مجال الأعمال والاقتصاد، وهو قطاع المؤسسات الناشئة، ففي الآونة الأخيرة من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة بالنظر للدور الذي تؤديه في المجال الاقتصادي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو حتى الدول الناشئة السائرة في إطار النمو، إضافة إلى ذلك لما لها هذه الأخيرة من الدور الكبير الذي تلعبه في مكافحة البطالة من خلال خلق فرص العمل وتحقيق التنمية، كما لها آثار إيجابية على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الاقتصاد ككل.

تعد الجزائر من الدول النامية التي اهتمت بالمؤسسات الناشئة وسعت بوضع سلسلة من القوانين والمراسيم ورصدا رمجموعة من القرارات لدعم وتشجيع هذه المؤسسات، واستحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة، ووضع آليات تمويلية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة لترقية اقتصادها وتغيير سياستها الاقتصادية بالتوجه نحو اقتصاد السوق بدلا من اقتصاد المواجهة الذي يقوم على خلق الثروة والقيمة المضافة وفتح المجال المشاريع الإبداعية، الابتكارية، الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الشباب لتحويل أفكارهم إلى الواقع وهذا ما تقم عليه المؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حاليا وأداة لتنويع القدرات الإنتاجية، وتغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تغيير في أسعار المحروقات الذي يمثل 98% من الصادرات الجزائر وإنعاش الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات وإحلال الواردات وزيادة القدرة التنافسية وتوسيع الإنتاج المحلي.

أولا: الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالمؤسسات الناشئة؟
- هل توجد مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ وما هو دورها؟
- هل توجد مؤسسات ناشئة ممولة من مصادر التمويل في الجزائر؟ وما هي الحصيلة المالية المنفقة والموجهة لتمويلها ودعمها؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- تولّي الدولة الجزائرية توجها منقطع النظير اتجاه المؤسسات الناشئة غير أن المؤسسات الناشئة تواجه مشاكل تمويلية بالرغم من وجود بعض من مصادر التمويل وآليات الدعم؛
- المؤسسات الناشئة في الجزائر تعتمد على آليتين رأس المال المخاطرة وحاضنات الأعمال لأنهم الأكثر تداولا في الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة واقع المؤسسات الناشئة وأهم مصادر التمويل المتاحة أمامها ومعرفة أهم الهياكل الداعمة لها؛
- التعرف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة؛
- معرفة المؤسسات الممولة من مصادر التمويل والحصيلة المالية المنفقة والموجهة لتويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة؛
- إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني ودعم الشباب وتشجيعه ومساعدته على الخروج من دائرة البطالة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

- حداثة الموضوع وأهميته الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، كما أن للموضوع مكانة علمية وأكاديمية لدى مختلف الباحثين؛
- أهمية مصادر التمويل وهياكل الدعم في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في ظل الصعوبات والرهانات وتمويل المؤسسات الناشئة؛
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ب- الأسباب الذاتية: يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الميول الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة؛
- معرفة مدى اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الناشئة وأهم الآليات المتاحة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

سادسا: حدود الدراسة:

أ- حدود مكانية: كانت الدراسة على المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ب- حدود زمانية: تمت الدراسة على المؤسسات الناشئة في الجزائر ما بين 2016 إلى 2021.

سابعا: منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في موضوع بحثنا هذا على الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال التعاريف بالمؤسسات الناشئة Star Tup وإبراز أهدافها وأهميتها ومصادر تمويلها وهياكل دعمها في الجزائر

واستخدامنا المنهج التحليلي في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وتحليلها في جداول واشكال وتفسيرها للوصول إلى مجموعة من النتائج.

ثامنا: الدراسات السابقة:

- **حسين يوسف صديقي إسماعيل (2021):** وتهدف هذه الدراسة عن المؤسسات الناشئة وعرض أهم خصائصها وما يميزها عن المؤسسات التقليدية، إضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها، وأكثر عقبة تواجه المبتكر لتجسيد مؤسسة الناشئة في خوفه من سرقة أفكار، ويليها مشكل التمويل، وأكثر ما يساهم في فشل المؤسسة الناشئة انغماس المقاول المقاول بفكرته وتطويرها دون التأكد من وجود سوق أو خلقه لسوق جديدة لها.
- **منى بسويح، ياسين ميوني، سفيان بوقطاية (2021):** وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة واقع ومأمول المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل أهم الإجراءات والمبادرات التي تسعى إليها السلطات العمومية خاصة خلال السنوات الأخيرة من خلال مساعدة حاملي المشاريع على تجسدي أفكارهم الإبداعية من خلال إنشاء صندوق خاص بدعم المؤسسات الناشئة، إضافة إلى إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- **دراسة بوزيان صولي (2020):** وتهدف هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة لأنها من بين الشركات التي تتصف بالنمو السريع، بالإضافة إلى أنها من المؤسسات التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، كما أشارت هذه الدراسة إلى الآليات التي اتخذتها الجزائر للتخفيض من معدل البطالة وتخفيف حدة تكاليف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- **دراسة مفروم (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز اهتمام الجزائر في الآونة الأخيرة بدعم الشباب الباحث على إنشاء المؤسسات الناشئة وإشراكهم في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي، والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية والمواقع الإلكترونية؛
- قلة المصادر التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة.

عاشرا: هيكل الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وأخيرا خاتمة كحوصلة للنتائج المتوصل إليها، وهي كما يلي:

الفصل الأول تطرقنا فيه الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائري، والذي يحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم المؤسسات الناشئة وتم قراءته في ثلاثة مطالب، أما المبحث الثالث فهو بعنوان نماذج الدعم لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر والذي يحتوي على ثلاثة مطالب، أما المبحث الثالث فهو بعنوان دور وأهمية المؤسسات الناشئة في الجزائر والذي يحتوي كذلك على ثلاثة مطالب.

أما بخصوص الفصل الثاني فهو بعنوان واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر للفترة 2016 إلى 2021 والذي يحتوي بدوره على ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان شروط إنشاء وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، وفيه ثلاثة مطالب، أما المبحث الثاني فهو بعنوان مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، يحتوي على ثلاثة مطالب، أما المبحث الثالث والأخير فهو بعنوان المؤسسات الناشئة في الجزائر بين رهانات التمويل وآليات الدعم والذي يحتوي على ثلاث مطالب.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

المبحث الثاني: نماذج الدعم وآليات للمؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة من طرف الدول المتقدمة أو النامية، حيث أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي اليوم، ولها من آثار إيجابية من حيث النمو وضمان التنمية المستدامة وزيادة القيمة المضافة للبلاد، وزيادة الصادرات وإنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني، هذا التغير جعل تركز على هذا النوع من المؤسسات، وعليه يتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

المبحث الثاني: نماذج الدعم وآليات للمؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها، وأهدافها والتحديات التي تواجهها من خلال تطرقنا في المطلب الأول تبعا بأنواعها والأهمية في المطلب الثاني مرورا إلى المطلب الثالث أين سنتعرف على خصائص تمويل المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدولة، حيث يلاحظ الاهتمام الكبير الذي تحظى به من قبل دول العالم، ومنه سوف نحاول إعطاء بعض التعاريف نذكر منها:

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسات الناشئة Start–Up اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها: "مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Stat–Up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"Up" وهو ما يشير لفكرة النمو والقوى. وبدأ استخدام المصطلح Start–Up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر Capital risque [1].

كما يعرفها Paul Crahan الذي يؤكد أن الشركات الناشئة هي تلك التي صممت لتنمو بسرعة ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة.

بينما عرفها باتريك، فريد من Patrich Ferideson وهو أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط ويجب الإجابة على أربع تساؤلات التالية:

- نمو قوي محتمل.
- استخدام تكنولوجيا حديثة.
- تحتاج لتمويل ضخم جمع التبرعات الشهيرة.
- أن تكون متأكدة من السوق جديد، حيث يصعب تقيم المخاطر.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغظ النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها الأرباح الضخمة في حالة نجاحها[2].

---

[1]– بشار يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء الشركات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، المركز الجامعي، مغنية، 2021، ص: 70.

[2]– بوالشور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Start–Up* دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، مج04، ع02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018/05/01، ص: 420.

في حين يرى Erichies أن المؤسسة الناشئة لها كيان بشري صممت لخلق منتج جديد في ظل حالة عدم تأكد شديدة[1].

التعريف القانوني للمؤسسة الناشئة في الجزائر:

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 254-20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها 12، وقد ذكر هذا المرسوم في الفصل الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منه على أنه تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي الذي تحدده اللجنة الوطنية أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على أقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة (03) مؤسسة ناشئة؛
- يجب أن تكون إمكانيات المؤسسة كبيرة بما فيها الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال (250) عامل؛
- والملاحظة أن المشرع الجزائري لم يعرف المؤسسة الناشئة مباشرة، وإنما حدد أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنح صفة "المؤسسة الناشئة"[2].

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات نذكر من بينها:

- **المؤسسات الناشئة حديثة العهدة:** يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة الناشئة (08) سنوات، وأماها خيارين؛ إما التطور أو التحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة[3]؛
- **المؤسسات الناشئة أمامها فرصة للنمو التدرلايجي والمتزايد:** من بين أهم السمات المميزة المؤسسة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إرداد أسرع بكثير من التكاليف التي يتطلبها العمل Star-Up الناشئة،

---

[1]- حلاق محمد بدر الدين، **القرض الإيجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2021-2022، ص: 08.

[2]- مخانشة أمينة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر (الإطار المفاهيمي والقانوني)**، مجلة صوت القانون، مج08، ع01، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2021/11/30، ص ص: 773-474.

[3]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل رالمؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، 2021، ص: 36.

فالمؤسسات الناشئة لها القدرة على الارتقاء بعملها التجاري بسرعة وهذا من خلال تحقيق زيادة في الإنتاج والمبيعات بدون زيادة في التكاليف، فهي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كثيرة جدا[1]؛

- **مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا:** تعتمد المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا في أعمالها التجارية من أجل إشباع حاجات السوق بطريقة عصرية، كما أنها تسعى للتمويل عن طريق المنصات وعبر الأنترنت من خلال تقديم المساعدة من قبل حاضنات الأعمال[2]؛

- **إنشاء مؤسسات بتكاليف منخفضة:** تتطلب تكاليف منخفضة جدا مقارنة مع الأرباح التي تتحصل عليها[3]؛

- **دعم الشركات الكبيرة:** ويكون ذلك بتوفير المنتجات الوسطية لنشاط الشركات الكبرى؛

- **توفير فرص عمل حقيقة وتقليص حجم البطالة:** توفر المؤسسات الناشئة مناصب شغل بنسب كبيرة وهذا ما يؤدي إلى تقليص نسبة البطالة؛

- **سرعة اتخاذ القرار:** وهذا راجع لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال وهذا ما يساعد على معالجة المشاكل بشكل سريع، وأيضا مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها[4].

- تعتمد المؤسسات الناشئة على الفكرة.

ثالثا: أهداف المؤسسات الناشئة:

تسعى المؤسسة الناشئة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعة أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية، ثم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة البناء والأشغال العمومية...الخ؛

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام الأشخاص آخرين.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

---

[1]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37.

[2]- أكروم ميريام، **المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة**، المنظم من طرف فرقة البحث التكويني الجامعي المرافق العمومي والتنمية المستداة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2022/03/10، ص: 56.

[3]- بلقايد ثورية، بلعابد فايزة، لمطوش لطيفة، **دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، 2021، ص: 51.

[4]- بختي علي، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات دراسات وأبحاث**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مج12، ع04، أكتوفبر 2010، ص: 541.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لاترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

– تهدف أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات؛

– تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها تمثل القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية[1].

رابعا: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة:

تعتبر الشركات الناشئة الجزائرية من بين الشركات العربية التي واجهت العديد من العثرات والعقبات نذكر منها ما يلي:

1– التمويل:

هناك اتفاق بين كل المؤسسات الناشئة في الجزائر بأن أبرز التحديات التي تواجهها وتقف عائقا أمام نموها وتطورها هو التمويل وضعف ما يعرف براس المال المغامر للاستثمار، سواء كان هذا التمويل لإنجاز مشروع والانطلاق فيه، أو التمويل الموجه لتطوير وتوسيع أعمال ونشاطات المؤسسة ورغم المجهودات التي تبذلها الدولة وبعض الخواص لضخ الأموال وتسهيل عملية الحصول على الأموال إلا أن هذه المجهودات والمحاولات ليست كافية لتطوير هذه المؤسسات الناشئة فما زال هناك فجوة بينها وبين المستثمرين المتعديين للمخاطرة بأموالهم مع الاعتراف بوجود بعض المؤسسات التي خلقت الاستثناء، ربما في الجزائر.

2– السوق الصغيرة:

من أبرز التحديات للمؤسسات في الجزائر الجزائرية والعربية عددها القليل مقارنة بعدد المؤسسات الناشئة الموجودة في الدول الغربية وربما يرجع ذلك لأسباب مرتبطة بضعف المستوى التكنولوجي المرتبط بتدفق الانترنت وتسهيلات الدفع الإلكتروني وثقافة هذه المؤسسات الناشئة نفسها ونضيف إلى هذا حداثة ومحدودية فكرة حاضنات الأعمال في الجزائر[2].

3– انعدام الخبرة لدى رواد المؤسسات الناشئة:

بلاشك بأن تأسيس مؤسسة ناشئة يحتاج إلى خبرات كبيرة ومتنوعة، إضافة إلى المؤهلات العلمية التي تسمح بالولوج إلى عالم المؤسسات الناشئة فلابد من دراسة السوق باحترافية لتسويق المنتج بالابتكار

---

[1]– خميرة عبد الله، حرمة محمد، **إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف وتحديات، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة أدرار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021–2022، ص: 11.

[2]– سمهان بن لعلال، كريمة بنان، **المؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع والتحديات وفرص الانطلاق**، مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية، مج02، ع02، جامعة الجزائر، 2022/10/12، ص: 19.

والوصول إلى الزبون اللازم والترويج بمختلف الوسائل الخاصة عن طريق الأنترنت، إضافة إلى ذلك هناك دراسة تتعلق بهيكلة المؤسسة وتحديد مهامها وأهدافها بدقة، إضافة إلى ضرورة التفتح على النماذج الناجحة في مشاريع ريادة الأعمال[1].

4- التشريعات:

الجزائر لا تحوي قوانين الشركات الخاصة بها على أية مواد تتعلق بالشركات الناشئة بل معظم قواينها تعود لعقود مضت لم تكن قد ظهرت عبارة الشركات الناشئ متى ومعاملة الشركات الناشئة، مثلها مثل أي شركة محدودة المسؤولية يضيف عليها أعباء لا تتناسب مع طبيعتها.

5- فريق العمل:

تعاني الشركات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها بسرعة الحصول على مواطن مناسب لإنجاز مشروع مستعجل.

6- مشكلة تسويق المشروع:

ينبغي اختيار اتجاهات التسويق تناسب مشروعك، والقنوات التسويقية المناسبة، وتبدأ بإعداد خطة وميزانية للوصول للعملاء والعملاء المحتملين[2].

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة:

يقدم Steue Blanc ستة أنواع مختلفة من الشركات الناشئة اعتمادا على رؤية ؤرائدة ال'مال وتكوين فريقه والإستراتيجية المالية المستهدفة، ومرحلة الدورة التي تقع فيها الشركة الناشئة[3]:

1- المشاريع المبتدئة في أسلوب الحياة:

رجل أعمال يعمل من أجل شغفه، يسعى وراء حلمه بالعمل، هدفها الرئيس ليس المالية.

2- المشاريع الصغيرة الناشئة:

رجل الأعمال يعمل لإطعام أسرته، لديه نشاطه الخاص، على سبيل المثال صالون لتصفيف الشعر أو محل للبقالة ويستأجر الأسرة الموظفين المحليين يجد رأس المال اللازم بالإدخار أو الاقتراض من الأقارب أو البنوك.

3- الشركات القابلة للتطوير:

يعتقد رائد الأعمال أن رؤيته يمكن أن تغير العالم، هدفه الرئيسي ليس المال بل النمو، فهو يريد خلق قيمة مضافة في الشركة يمكن شراؤها لاحقا، في هذا النوع من الشركات الناشئة يدعو رائد الأعمال

---

[1]- سمهان بن لعلال، كريمة بنان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

[2]- بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف وآخرون، المؤسسات **الناشئة (Star-Up كمحفز إنشاء مؤسسات ابتكارية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021-2022، ص ص: 24-25.

[3]- نجم الدين حملاوي، كمال أم الخيوط، **آليات تمويل الشركات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2021، ص ص: 20-22.

بشكل أساسي "أصحاب رؤوس الأعمال المغامرة"، أصحاب رؤوس الأموال، لتمويل نموذج أعماله يتم تعريف Facebook و Google على أنها شركة ناشئة قابلة للتطوير.

5- الشركات الناشئة الاجتماعية:

يريد رائد الأعمال أن يجعل العالم مكانا أفضل، ويريد أن يحدث فرقا يمكن تنظيم الشركة الناشئة كمنظمة غير ربحية، والمال ليس هدفا في حد ذاته.

6- الشركات الناشئة الكبيرة:

يجب على رواد الأعمال الابتكار لضمان بقائهم ونموهم في عالم يتزايد فيه التهديدات الخارجية وعدم الاستقرار، الهدف من بدأ التشغيل ليس تحسين نماذج الأعمال الحالية، ولكن الابتكار نماذج الأعمال الجديدة[1].

ثانيا: أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية المؤسسات الناشئة فيما يلي:

1- توفير فرص العمل الحقيقة المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة:

حيث تتميز بالقدرة العالية وتوفير فرص العمل، إضافة إلى قدرتها استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون خبر وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة، وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة، حيث تكافح الدولة نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو.

2- زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية:

حيث لعبت دورا محوريا في العشرينيات والسنوات الماضية، وذلك باستخدامها أدوات ووسائل، وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف ورفعت من مستوى جودة المنتوجات، وكذلك ما ساعدها على ذلك تبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي اكتسبتها ميزة تنافسية[2].

3- فتح أسواق جديدة:

تخلق الشركات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغيير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق تقنيات جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مارنة بالشركات الناضجة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور.

---

[1]- نجم الدين حملاوي، كمال أم الخيوط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 20- 21.

[2]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشر في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، 2021، ص ص: 71-72.

4- تعزيز البحث العلمي:

يمكن الشركات النائشة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطور لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار، ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجيه التطبيقي أو العملي البحث في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة[1].

5- المساهمة في النمو الاقتصادي:

نظرا لما توفره من خلق وظائف أخرى على المدى الطويل ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية، وبالتالي جلب عملة أجنبية[2].

المطلب الثالث: خصائص تمويل المؤسسات الناشئة

لتمويل المؤسسات الناشئة عدة خصائص يمكن أن تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل من جهة والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

1- ندرة رأس المال والحاجة للتمويل الدائم:

باعتبار أن الهدف الأساسي للمؤسسات الناشئة هو النمو السريع لذلك فهي بحاجة إلى الآلات والمعدات لتكثيف العمل وتحقيق الهدف المرجو.

2- عدم توفر المؤسسات الناشئة الضمانات الكافية لمنح تمويل:

وهذا راجع لعدم توافق الأصول الرأسمالية للمؤسسة مع قيمة الضمانات المطلوبة نظرا لاحتياجاتها الضخمة للتمويل.

3- الصعوبة في دراسة الجدوى:

حيث باعتبارها أهم عنصر تعتمد عليه المؤسسات المالية بمنح التمويل، وارتفاع نسبة مديونية المؤسسة مقارنة بأصولها الخاصة[3].

---

[1]- بوصورار لميس، بوالبير عائدة، **واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية** FINALEP، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، 2020-2021، ص: 72.

[2]- حسين يوسف صديقي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[3]- طيبي بومدين، لعمري خديجة، **إشكاليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها، التمويل برأس المال المخاطر كنموذج لدراسة حالة شركة SOFIWAWCE &ASICOM**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتاصدية، مج07، ع03، جامعة سعيدة، 2021/01/31، ص: 506.

4- الاحتياج الدائم للتمويل:

تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات الناشئة، إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات[1].

5- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة:

يعتبر عامل الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الإئتمانية للعميل والتي تتجدد من خلال القوائم وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الإئتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة.

6- ارتفاع تكلفة التمويل:

تلجأ المؤسسات الناشئة عادة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية وعلى الرغم من تقديم الدول الخطوط الإئتمان ميسرة (من مواردها أو موارد منظمات دولية أو إقليمية) للمؤسسات الناشئة، إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتياجات المؤسسة، حيث تقتصر في العادة عل تمويل الأصول الثابتة[2].

[1]- بوصار لميس، بوالبعير عائدة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 40.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 40-41.

المبحث الثاني: نماذج الدعم وآليات للمؤسسات الناشئة في الجزائر

سنتطرق من هذا المبحث إلى مصادر التمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر في المطلب الأول، ثم سنذكر النماذج التمويلية الحديثة في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال المطلب الثاني، وأخيرا المطلب الثالث سنتطرق فيه إلى سبل النجاح والفشل للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: مصادر التمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ولتمويل المؤسسات الناشئة عدة مصادر منها ما هو محلي وأخر خارجي.

1- مصادر التمويل المحلية:

حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة والصغيرة والموسطة من المدخرات الوطنية الاختيارية سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات، وأمام عدم كفاية الادخار العام والخاص لمواجهة التمويل المطلوب، فإن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

2- مصادر التمويل الخارجية:

حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة على موارد أجنبية لسد حاجاتها التمويلية وهذه الأموال الإضافية الخارجية، إما أن تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر من أشخاص أو هيئات ومؤسسات، أو في صورة إعانات مالية وهبات وتسهيلات، أو على شكل قروض طويلة الأجل من حكومات أو هيئات دولية[1].

3- التمويل التقليدي:

هو تمويل قائم على الفائدة للقروض الممنوحة من طرف البنوك، وهناك نوع من طرق التمويل، فالتمويل للبنك لعمليات الاستغلال الإنتاج، التخزين، التوزيع، أي كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في مدة قصيرة يكون عن طريق القروض العامة (الخصم، تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف...) أو عن طريق القروض الخاصة (تسبيقات الصنائع أو الفاتورات...) أو عن طريق القروض بالتوقيع، أما في حالة التمويل لنشاطات الاستثمار فيكون التمويل إما متوسط أو طويل الأجل أي مدة الاقراض تتراوح بين 05 إلى 07 سنوات من أجل إقامة مشاريع جديدة أو تطوير أو توسيع مشاريع قائمة في الغالب بمنح للشركات الكبيرة نظرا للارتفاع المخاطر[2].

[1]- مصطفى بوزيان، علي صولي، **الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر الاقتصادية، مج11، ع01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/05/21، ص: 136.

[2]- مغربي خيرة، صدوقي حميدة، **المؤسسات الناشئة بالجزائر وآليات دعمها وتمويلها**، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، مج08، ع02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10 جوان 2022، ص: 21.

المطلب الثاني: النماذج التمويلية الحديثة في تمويل المؤسسات الناشئة

هناك العديد من الآليات المقترحة من أجل تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتمكنها من الاستفادة من الدعم المالي، والامتياز الجبائي والجمركي، ونذكر من بينها:

1- التمويل الذاتي:

أي من خلال أمواله الخاصة ومدخراته المالية مع تسجل مشروعه كمؤسسة ناشئة كون الحصول على هذه العلامة يتيح له الفرصة للحصول على العديد من الامتيازات الجبائية التي تخفف عليه جزاء من الأعباء المالية التي يمكن تخصيصها في تطوير وتنمية المؤسسة.

2- شركات رأسمال المخاطر وشركات أس المال الاستثماري:

هناك آليات من أجل تمويل المؤسسات الناشئة من خلال رأسمال المخاطر والشركات الاستثمارية وجاء القانون 11-06 المؤرخ في 24 جوان 2006 لتجسيد هذه الصيغة الذي سمح بإنشاء العديد من المؤسسات ذات رأس المال الاستثماري.

2-1- شركة Sofinance: تأسست سنة 2000 برأسمال يقدر بـ 5 مليار دينار بفضل الشركة مع مؤسسة مالية أجنبية، وتهتم بعمليات التمويل التي تمتد من (03 إلى 05) سنوات ثم اعتمادها من طرف البنك الجزائري بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة بهدف أساسي لدعم وإعادة بعث الاقتصاد والمساهمة في عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة[1].

2-2- شركة Finalep: هي شركة بين القرض الشعبي الجزائري والبنك التنمية المحلية والوكالة الفرنسية للتطوير والبنك الأوروبي للاستثمار بهدف تخطي مشاكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد رأسمالها ليصل حاليا 1.200.000.000 دج يمكن استغلالها في تمويل المؤسسات الناشئة[2].

3- التمويل الجماعي:

يمثل تمويل للمشاريع، تسمح بجمع مبالغ مالية (أحيانا تكون مبالغ منخفضة جدا)، من عدد كبير من الأشخاص، بحيث يوفر هذا المنهج أساليب وأدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوساطة مع الجهات التقليدية، كما يتيح الفرصة لكل فئات المجتمع لاستثمار مبالغ معين من المال مهما كانت قيمته، وإذا أضيف إلى استثمارات الأعضاء الآخرين فإنه يوفر التمويل الكافي للمشروع، وخلافا للنظام المصرفي التقليدي فإن التمويل الجماعي لا يهدف إلى تحقيق الربح من الاستثمار فقط، بل يهدف أيضا إلى مساعدة ودعم صاحب المشروع لتنفيذ فكرته[3].

---

[1]- مغربي خيرة، صدوقي حميدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 88-89.

[2]- المرجع نفسه، ص: 90.

[3]- عابدي لامية، معيزة مسعودة أمير، **التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادة لعرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مج05، ع 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021، ص ص: 125-127.

مثال: التمويل الجماعي القائم على الأسهم (الاستثمار) آلية تمويل: يحصل الممولون على تعويض في شكل حصة من رأس المال في المشروع على أساس تناسبي في شكل أسهم عادية المجال الممول (التكنولوجيا، التمويل، الانترنت، التجارية الإلكترونية).

4- التمويل التساهمي:

هو طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال أعداد كبيرة من الأفراد والتكتلات القانونية لتمويل أعمال أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي وهو ما ينطوي على استخدام المنصات القائمة على الانترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالممولين الأفراد (المقترضين) ويجاوز في العديد والحالات دور الوسطاء، الماليين التقليديين.

وقد خصص صندوق التمويل التساهمي للمؤسسات الناشئة أغلفة مالية لحاملي المشاريع المبتكرة بلغت 510 مليون دج، وذلك منذ إنشائه في شهر أوت من سنة 2021 إلى غاية شهر نهاية شهر مارس من سنة 2022[1].

5- الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM:

وهي وكالة ذات طابع خاص أنشأت في 22 جانفي 2004 وضعت تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي،الأسرة وقضايا المرأة، تتكون من 10 مديريات جهوية و49 مديرية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، حيث تسعى الوكالة إلى تنمية روح المقاولاتية بهدف المساعدة على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص، دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض منابيع وشراء، دعم، وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذأنشطتهم، يتم التحويل في هذه الوكالة بين ثلاث أطراف (البنك ANGEM) أصحاب المشروع تتراوح قيمتها بين 100001 دج إلى 1000000 دج ويكو خاص بشراء العتاد والمواد الأولية[2].

6- إنشاء الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة:

وقد تم إنشاء هذا الصندوق بالتعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وستة مؤسسات عمومية:

سوناطراك وبنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي، والبنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–، وهو ما سيساهم في إزاحة جميع العراقيل قبل لعرض تطوير المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة في الجزائر.

وعموما وحسب المدير العام فقد استقبل الصندوق في عامه الأول حوالي 247 طلب تمويل من طرف حاملي المشاريع المبتكرة، تم التكفل من بينهم بـ 65 مشروع ويوجد من بين هذه المشاريع التي تم

---

[1]– سالم مجدي عادل، التمويل **التساهمي كنموذج لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، واقع تحديات وآفاق**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج06، ع02، جامعة تيسمسيلت، 2022/09/15، ص: 323.

[2]– بوصوار لميس، بوالبعير عائدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 46-47.

تمويلها فعليا 38 مشروعا يحمل قيمة مضافة عالية في مجالات الصناعة والصيدالية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة واقتصاد المعرفة، وقد بلغت القيمة المالية لهذه المشاريع الـ 38 حوالي 400 مليون دج، تم تمويلها من قبل الستة بنوك سابقة الذكر وتعتزم إدارة الصندوق إطلاق منصة رقمية خاصة بالصندوق من شأنها تمكين حاملي المشاريع المبتكرة من تسجيل مشاريعهم أينما كانوا في الجزائر[1].

7- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، وهو ذلك الصندوق الذي يهتم بكل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة غير إرادية في القطاع الاقتصادي لاسباب اقتصادية سواء في إطار التقلص من عدد العمال أو حل المؤسسة، والمهنيون بالاستفادة الأشخاص الذين تتروح أعمارهم بين 35 و50 سنة.

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل عدة نشاطات كنشاطات الإنتاج والخدمات، وباستثناء إعادة البيع دون تحويل المنتج، وكافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والري، بحيث يكون تمويله ثلاث الأطراف الالبطال والوكالة وأحد البنوك[2].

المطلب الثالث: عوامل النجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر

المؤسسات في الجزائر تواجه متغيرات التي تؤثر على نجاحها أو فشلها نذكر منها ما يلي:

أولا: عوامل مؤثرة في نجاح المؤسسات الناشئة

1- الابتكار:

يعد الابتكار ركيزة قوية لنجاح المؤسسة الناشئة بحيث الأعمال غير قادرة على الاستثمار في البحث والتطوير، تموت في السوق نتيجة حدة المنافسة وسرعة التغيرات البيئية، فالابتكار يعد بمثابة الحل الوحيد أممها لإكسابها ميزة تنافسية مستدامة تحقق لها البقاء والاستمرارية.

2- ريادة الأعمال:

وذلك من خلال إنشاء عمل تجاري ناجح مع توفير المزايا البيئة الاجتماعية لمجموعة من أصحاب المصلحة، وتعرف ريادة الأعمال بأنها القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها،

---

[1]- كتاف شافية، **معوقات تمويل المؤسسات النائة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات واصليغ التمويلية المستحدثة**، مجلة الاقتصادية التنمية المستدامة، مج05، ع 01، جامعة سطيف1، الجزائر، 2022/03/02، ص ص: 1177-1178.

[2]- بوصوار لميس، بوالبعير عائدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 46-47.

حيث يعتبر المشروع الريادي الأساس في بناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة والدخول إلى الأسواق الجديدة[1].

3- دراسة السوق:

وهي جمع وتفسير وتحليل منهجي للبيانات والمعلومات حول السوق المستهدفة واحتياجاتها والمنافسين، إلى جانب المستهلكين الفعليين والمحتملين وسلوكياتهم وموقعهم الجغرافي، كل ذلك باستخدام الأساليب والمناهج التحليلية[2].

4- ثروة:

يتوقع أن تنتج الثروة في المناطق الأكثر ثراء المزيد من الأعمال أو مؤسسات ناشئة (Start-Up)، أكثر بسبب ارتفاع الطلب وتوفر رأس المال.

5- التعليم:

قد يكون للمستوى التعليمي للقوى العاملة، يمكن أن يكون لها أثار متناقضة على بدء الأعمال والمشاريع الناشئة (Start-Up) حيث أن الأفراد ذو الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية يحتمل أنهم سيجدون المزيد من فرص العمل ولكن يمكن أيضا أن يكون لديهم وسائل ممتازة لخلق مشاريعهم الخاصة[3].

ثانيا: عوامل مؤثرة في فشل المؤسسات الناشئة

1- صعوبة إعداد دراسات جدوى:

وذلك لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة أو لعدم توافر البيانات عن المنتجات من جهة أخرى، هذا في الوقت الذي أصبح فيه تقييم دراسات جدوى المشروعات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عن الأشخاص[4].

2- عوامل تسويقية:

نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة خاصة يجعل منها تعكف عن التطور والنمو، وبالتالي عدم المتابعة حيث تتمثل الإمكانيات في المال والمعلومات للبحث والتقصي والخبرة، يعتبر السبب الرئيسي في فشل المؤسسات النائة بالجزائر، حيث يتم بناء منتوجات أو تقديم خدمات مع عدم معرفة كيفية تصريفها وتعديلها مع ما يلائم المستهلك[5].

---

[1]- بوعبد الله عائشة، قنان نادية، **مساهمة الكفاءات البشرية في نجاح المؤسسات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021-2022، ص: 23.

[2]- بوصوار لميس، بوالبعير عائدة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[3]- بوالشعور شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 426.

[4]- مصطفى بوزيان، علي صولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 136.

[5]- حسين ويسف، صديقي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

3- التمويل:

تحتاج المؤسسة الناشئة في تطوير فكرها لتمويل دراسات السوق ولتجربة المنتوج أو الخدمة وقد تعيد التجربة عدة مرات منها يتطلب أموال ويحد عدم توفرها من قدرات المبتكر، وبعد الإرساء على النموذج عمل جيد وجديد مع ضمان زبائن وتصريف لمنتجها أو خدمتها تحتاج لتمويل كبير لنموها وتطورها، أغلب الملتقيات الوطنية بالمجال تجمع على أن التمويل جد ضروري وأكبر تحدي للمؤسسات الناشئة[1].

4- عدم التركيز على هدف محدد ورؤى واضحة لمستقبل المؤسسة وإستراتيجياتها التي ستتبناها في المراحل التالية من فترة حياتها.

5- عدم وجود الحافز والحماس للمضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع.

6- النظام المالي والضريبي الجزائري الذي يبقى كابحا للعديد من الشركات خصوصا ما تعلق بالعملة الصعبة، فلا تستطيع حاليا شركة جزائرية مثلا أن نطلق تطبيقا على بلاي ستور مثلا وتجني أرباحه الشركات كمصاريف بالعملة الصعبة عبر الفيزا كارد مثلا لا يحتسب كأعباء لدى مصالح الضرائب وقد تضطر الشركات للهجرة خارج الجزائر للتوسع الفعلي[2].

[1]- حسين ويسف، صديقي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

[2]- خميرة عبد الله، حرمة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 20-21.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الناشئة

إن الجزائر من الدول الداعمة للمؤسسات الناشئة لإدراكها بأهمية ودور هذا القطاع على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في الجزائر على المستوى الاقتصادي

إن المؤسسات الناشئة تعد قوة أساسية في حركة الاقتصاد الوطني وتنويع القوة المحركة للنحو الاقتصادي وتشجيع التطور نذكر منها:

1- خلق الثورة:

إن المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثورة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من من بلدان العالم إذ تمكنت من توفير عائدات كبيرة.

إذ تساعد المؤسسات الناشئة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها ففترة لإنشائها قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية[1].

2- تحقيق التنمية المستدامة:

حيث يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى التنمية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية التي تلبي إحتياجات خاصة، حيث تعتبر المؤسسات الناشئة التي تقضي إلى أحداث تحول اقتصادي جذري، فالمؤسسات الناشئة تخلق منتجات ونماذج أعمال جديدة مبنية على الابتكار فيؤدي نجاحها إلى تحسن في نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

حيث تعتبر كذلك المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي وأهم داعم ضمان التنمية المستدامة، وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، بأخذ حيز أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسيطرة في أي بلد بعد أن كان الاهتمام بنصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية[2].

3- تنوع الهيكل الصناعي:

تؤدي المؤسسات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزيعه مختلف الفروع الصناعية، وذلك نضرا لصغر حجم نشاطها مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة

[1]- بن عيادة جليلة، **دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية، مج08، ع01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 01 جانفي 2022، ص ص: 170-172.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 171-172.

متنوعة من السلع والخدمات وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية فضلا على تلبية إحتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها[1].

4- زيادة الإنتاج المحلي:

تتضح أهمية الاستراتجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدولة المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيض من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل المجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشمولة العديد من المنتجات البديلة أو المكملة[2].

المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في الجزائر على المستوى الاجتماعي

إن المؤسسات الناشئة لها دور كبير على مستوى الاجتماعي في محاربة البطالة وتدفع نحو خلق الثقافة والابداع والابتكار لدى الشباب .

1- خلق مواطن شغل جديدة:

إن المؤسسة الناشئة تساهم في تطوير التشغيل الذاتي وتشجيع الاستثمار وهذا بسبب اعتمادها على رأسمال محدود لبداية النشاط إذ بإمكانها خلق مواطن شغل جديدة وتخفيض نسبة البطالة إضافة إلى الحد من موجة هجرة الأدمغة، كما تساهم في القضاء على نظرية التواكل وتدفع نحو خلق ثقافة مبادرة، فهي تساعد على خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

فالمؤسسة الناشئة تعمل على تنمية المبدعين والرياديين، فقط لوحظ أنه من خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد في ذلك وهو الأمر الذي يفتقد في المشاريع الكبرى.

لذلك تعد المؤسسة الناشئة استراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري والحد قدر الإمكان من هجرته من جهة، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة أخرى، ويظهر ذلك على المستويات التالية[3]:

- القضاء على الفقر؛
- توفير الفرص والمكافات العاملة؛

---

[1]- بوشاربة عبد الرزاق، جودي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

[2]- صورية بوطرفة، نجوى نصيرة، **دور المؤسسة الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج05، ع01، جامعة الوادي، 2022/03/02، ص: 11.

[3]- بن عيادة جليلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 15-16.

- إنشاء وظائف.
- توفير الفرص للموظفين المباشرين وأولئك الذين في سلسلة التوريد.

2- نشر القيم الايجابية في المجتمع:

تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا إدخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير[1].

المطلب الثالث: دور الجامعة على مستوى المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر البحث العلمي هو الركيزة الاساسية للدول النامية في التطور في شتى المجالات حيث ان الجامعة لها دور كبير في خلق المؤسسات الناشئة.

أولا: مفهوم البحث العلمي:

يقصد بالبحث العلمي أنه: "عملية فكرية منضمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بموضوع البحث باتباع طريقة علمية تدعى منهج البحث قصد الوصول إلى حلول أو نتائج، كما يعرف بأنه ذلك التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض، وذلك من أجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا[2].

ثانيا: أهمية البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور بحيث أدركت معظم الدول ذلك وأولته الكثير من الاهتمام بتوفير متطلباته المادية والمعنوية نذكر منها:

1- يعمل على تحقيق رفاهية الشعوب والمحافظة على مكانتها بحيث يساعد على إضافة المعلومات الجديدة وإجراء التعديلات الجديدة للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها، كما يفيد في التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية.

2- يساعد البحث العلمي على ربح الجهد والوقت من خلال الاختراعات المتطورة في مجال الصناعة، كما يفيد في زيادة القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة وتحسين جودته[3].

3- يفيد في تحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث يشكل البحث العلمي استثمار غير مادي، مردود ويحقق على المدى الطويل، وهو يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية، كما تبين التجارب بأنه لا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية الاقتصادية

---

[1]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[2]- ليلى خواني، بغداد شعيب، **دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي**، دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات، مج16، ع01، جامعة تلمسان، جانفي 2019، ص: 127.

[3]- المرجع نفسه، ص: 128.

والاجتماعية دون وجود باحثين، ومهندسين ومختصين يأخذون على عاتقهم مسؤولية القيام بالبحث الأساسي والتطبيقي الذي تحتاجه الدولة[1].

ثالثا: النظام التعليمي والكفاءات في الجزائر:

إن تحويل الأفكار إلى مشاريع إبداعية ومؤسسات ناشئة يعتمد على توفر كفاءات سواء تكنولوجية أو إدارية، وهذا مرتبط أساسا بوجود نظام تعليمي منفتح على متطلبات سوق العمل، الابتكار مرتبط أساسا بعملية تثمين الكفاءات الموجودة وتوفر كفاءات يحتاجها السوق، أن الجامعة تعتبر المصدر الأساسي لنشر المعارف التكنولوجية والعلمية والإدارية الجامعة الجزائرية منذ مدة طويلة انتهجت توجه اجتماعي بعيدا عن دورها المحوري المرتبط بحاجيات السوق والاندماج الاقتصادي، كما أن مجمل الأبحاث التي تقام في الجامعة غير مرتيطة بالواقع الاقتصادي الجزائري[2].

تعاني الجزائر من ضعف هياكل البحث، الإنتاجات العلمية، عدد الباحثين، بالإضافة إلى أن التكوينات التي تتوفر عليها الجامعة الجزائرية غير متلائمة مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل، أما من ناحية التكوين فإن الجامعة الجزائرية تأخرت في إدماج المقاولاتية لعنصر أساسي ومهم في عملية التكوين[3].

رابعا: دور الجامعة في دعم المؤسسات الناشئة

- تسهيل اندماج خريجي الجامعة في المجال الاقتصادي وتشجيعهم على إنشاء شركاتهم الخاصة؛
- احتضان المؤسسات الابتكارية وتوفير وسائل البحث والتطور؛
- اتاحة فرص اوفر للنجاح وتطور المؤسسات الناشئة التي تعتمد على العلم والتقنية العالية؛
- تتمثل المؤسسات الناشئة الدخول السوق ومجالات الاعمال الرابحة[4].

---

[1]- ليلى خواني، بغداد شعيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 129.

[2]- بوسيح منة، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، مج07، ع03، 31 جانفي 2021، ص: 411.

[3]- المرجع نفسه، ص: 411.

[4]- بن الشيخ الجويد، **دور حاضنات الأعمال في مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص: 25.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الناشئة وأنواعها وأهميتها وخصائصها وأهدافها كما أن هناك العديد من التحديات التي واجهت هذه المؤسسات، وبعد أن تعرفنا على نماذج الدعم وآليات تمويلها في الجزائر، واستنتجنا من هذا الفصل أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلق الثروة والقيمة المضافة والتقليل من مشاكل البطالة، وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وذلك يكون بالتخطيط الاستراتيجي من أجل تحقيق الميزانية التنافسية في السوق والحفاظ على مكانتها، وهذا راجع إلى قوة المؤسسة واستقرارها وثباتها من أجل زيادة استثمار وإدخار رؤوس الأموال، حيث اهتم دول العالم المتقدمة والغير المتقدمة بالمؤسسات الناشئة نظرا لدورها الرئيسي في الاقتصاد ونمو المجتمع والتنمية من خلال الإبداع وتطوير المنتجات والخدمات في شتى المجالات.

الفصل الثاني

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

.المبحث الأول: شروط إنشاء وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

.المبحث الثاني: مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة في الجزائر بين رهانات التمويل وآليات الدعم.

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا لثروة وجوهر لمختلف البرامج الاقتصادية نتيجة للتطورات التي شهدتها العولمة الاقتصاد والثروات التكنولوجية خضعت هذه الأخيرة لاهتمام خاص من قبل السلطات العمومية بوضع تشريعات قانونية خاصة بالمؤسسات الناشئة وخلق نموذجا اقتصاديا جديدا بديل عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود بحيث يعتمد هذا النموذج على تطبيق آليات كثيرة ومتنوعة من أجل دعم المؤسسات الناشئة في مجال التمويل الذي يعتبر أساس لإنشاء أي مؤسسة حيث أصبح هذا النموذج من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري من أجل تغيير الآلية الإنتاجية محليا ووطنيا وتنمية المؤسسات الناشئة وتشجيع الشباب الجزائري لتحويل أفكاره وتجسيدها في الواقع لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: شروط إنشاء وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثاني: مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة في الجزائر بين رهانات التمويل وآليات الدعم.

المبحث الأول: شروط إنشاء وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

يعتبر إنشاء وتشجيع المرافقة وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر ووضع قوانين تنظيمية لها، من أهم الاتجاهات السياسية الاقتصادية الجديدة في الجزائر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى قوانين حكومية لإنشاء مؤسسة في المطلب الأول ومرافقة الدولة وتقديم إعانات للمؤسسات الناشئة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سنتناول فيه تشجيع الشباب لخلق مؤسسات ناشئة وتوسيع الاستثمار.

المطلب الأول: قوانين حكومية لإنشاء مؤسسة.

لقد سن المشرع الجزائري عدة قوانين ومراسيم لإنشاء المؤسسات الناشئة وتهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات نذكر منها مايلي:

1- تطرق المشرع الجزائري للمؤسسة الناشئة والمبتكرة في مضمون المادة 06 من القانون 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي على النحو التالي: هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير فهناك المشرع الجزائري يقوم بشرح المؤسسة الناشئة بدقة[1].

2- كما تطرق المشرع الجزائري الإشارة إل المؤسسة الناشئة في أحكام بعض القوانين كالقانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محتوى المادة 21 التي نصت على أنه "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة"، فهنا اعتبر المشرع الجزائري المؤسسة الناشئة نموذج اقتصادي جديد مبني على المعرفة والابتكار وكذلك أيضا في القانون رقم 17-02 إلى تشجيع على إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق كآلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ومنه كذلك اعتبر أن المؤسسات الناشئة قطاع واعد يجب تطويره وترقيته لتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

3- وكذلك تطرق المشرع الجزائري في القانون 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في فحوى المادة 69 المتعلقة بمجموعة من الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسة الناشئة والتي جاء فيها "تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية"، ففي هذه المادة أقر المشرع الجزائري بتسهيلات وامتيازات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والتي

[1]- قانون رقم 15-21 المؤرخ في ديسمبر 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج، ر، ج، ج، عدد 71 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، ج، ر، ج، ج، عدد 20 صادر بتاريخ 05 أفريل 2020.

[2]- قانون رقم 17-02 المؤرخ في 140 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج، ر، ج، ج، عدد 02، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

تنشط في مجالات الابتكار التكنولوجية الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة لمرافقة نشاطها[1].

4- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وكذا شروط منح كل علامة، وحدد المشرع الجزائري بموجبه المقصود من المؤسسة الناشئة في أحكام المادة 11 منه في الفصل الرابع المعنون بـ "شروط منح علامة" مؤسسة ناشئة بذكر مجموعة من المعايير هي كالتالي:

- يجب ألاّ يتجاوز عمر المؤسسة (08) سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة 03 مؤسسة ناشئة؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة؛
- يجب أن تكون إمكانات المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل؛
- هنا المشرع الجزائري لم يفرق بين الشركة والمؤسسة وكذلك ذكر معايير أخرى مثل معيار المخاطرة والابتكار لذلك المؤسسة الناشئ تنطلق من العدم لتخاطر إما النجاح أو الفشل[2].

1- إجراءات طلب منح علامة مؤسسة ناشئة:

من نص المادة 12 من أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 يتعين على كل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أن يتم الطلب تبعا للإجراءات التالية:

- يكون تقديم الطلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.
- تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي مما يدل على إلزامية تقييد نشاط المؤسسات الناشئة في السجل التجاري لأن القيد في السجل التجاري لا يمنح الصفة التجارية في كل الأحوال.

---

[1]- قانون رقم 19-14، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج، ر، ج، ج، عدد 81 صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح العلامات للمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر في 2020/09/21.

- تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة مما يفرض ضرورة إنشاء المؤسسة الناشئة في شكل شركة تمارس في إطارها المؤسسة النشاط، ما يعني استبعاد وجود شركة ناشئة مسجلة باسم شخص طبيعي.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (casnos).
- تقديم نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية، وهذا الإجراء مخفف نوعا ما كونه في السابق كان يطلب في مثل هذا الشرط تقديم الكشوفات المالية لثلاث سنوات أخيرة.
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا.
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة[1].
- الآجال القانونية حسب المادة 13 من هذا المرسوم 20-254 يتم الرد على كل طالب للحصول على علامة مؤسسة ناشئة في أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب وكل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة ويوقف هذا الأجل وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل أقصاه خمس عشرة يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية تحت طائلة رفض طلبه ويتم إرسال هذه الوثائق إلى اللجنة الوطنية عن طريق البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسة الناشئة التي استحدثت خصيصا لهذا الشأن حسب المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20.
- حيث تنتشر قرارات منح العلامة "المؤسسة الناشئة" في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.
- وقد نصت المادة 14 من ذات المرسوم 254/20 على أنه تمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة (01) حسب الأشكال نفسها وفي حالة رفض طلب ما فاته يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض الإخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا.

ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار بناء على صاحب الطلب ويتم إخطاره بالرد النهائي الكترونيا في مجال لا يتجاوز (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب[2].

المطلب الثاني: مرافقة الدولة وتقديم الإعانات للمؤسسات الناشئة.

تعبر المرافقة والإعانات من أهم الآليات الحديثة والمبتكرة لدعم المؤسسات الناشئة وتطويرها وتنميتها ومنه سنتناول المفاهيم الخاصة بالمرافقة كالتالي:

[1]- قصاب نوال، بلوفة صارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 44-45

[2]- رجيم حسين، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003، ص: 25.

أولا: تعريف المرافقة.

تعريف على أنها عملية ديناميكية لتطوير وتنمية مشروعات الأعمال خاصة الصغيرة منها التي تمر بمرحلة الإنشاء والتأسيس حتى تتمكن من البقاء والنمو بالخصوص في مرحلة بداية النشاط من خلال تقديم العديد من المساعدات الفنية والمالية وغيرها من المساعدات الأخرى والتسهيلات اللازمة.

- حيث يمكن تعريف المرافقة أنها عملية تمكن من تقديم المساعدات للمؤسسات في بداية نشاطها مرورا بثلاث مراحل.
- استقبال الأفراد حاملي المشاريع.
- تقديم خدمات تتناسب واحتياجات الأفراد والمشاريع.
- متابعة الإجراءات الفنية والإدارية للمشروع[1].
- ومن أهم التعاريف الشاملة للمرافقة تعريف André belowski وهو المسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء لمؤسسات بفرنسا، "APCE" في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرفها على أنها "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ[2].

ثانيا: أشكال المرافقة.

هناك العديد من أشكال المرافقة نذكر من بينها ما يلي:

1. **المرافقة أثناء التدريب والتكوين:**

تقوم هذه المرافقة بتكوين صاحب المشروع وتدريبه فيما يخص كيفية إنشاء وما هي الصفات التي يجب أن يتصف بها المقاول الناجح.

2. **المرافقة الإدارية:**

تقوم هذه المرافقة على تقديم تسهيلات صاحب المشروع فيما يخص الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشروع وامتلاك العقار الحصول على التراخيص الخاصة بالإنتاج والتصدير واستيراد المواد والآلات ومستلزمات انطلاق المشروع.

---

[1]– علالي الزهراء، علالي فتيحة، **دور المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة**، مجلة ميناء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد02، العدد01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جويلية 2021، ص: 184.

[2]– راقي دراجي ومحمد أمين زروقي، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)**، مجلة الدراسات التجاري والاقتصادية المعاصرة، المجلد02، العدد 03، 2020.

3. المرافقة المالية:

إن هذا النوع من المرافقة هو أهم خطوة للمقاول لأنه الأساس لإقامة المشروع كما تتعلق بتكوين رأس المال الخاص والحصول على التمويل سواء من السوق المالية أو من البنوك في شكل قروض بدون فوائد أو بفو ائد منخفضة أو الحصول على الإعفاءات الضريبية في بداية التأسيس.

ثالثا: أهمية المرافقة

- تساهم المرافقة في التحليل الجيد لفكرة المشروع مع حامله وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
- مساعدة المؤسسات الناشئة في التعرف على شرائح الزبائن الموجه لهم المشروع.
- تساعد المرافقة في تسهيل الإجراءات الفنية والإدارية في مرحلة إنشاء المشروع.
- توفير الأموال الكافية لمساعدة حامل المشروع على إنشاءه.
- مساعدة صاحب المشروع في توفير الموارد والمعدات اللازمة للمشروع[1].

رابعا: الإعانات الحكومية.

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الإعانات والمساعدات المالية ويتمثل في قرض على شكل هبة من 28% إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، كما تقدم تخفيض في الضرائب البنكية، مما يقلل التكلفة التي يتحملها البنك مما يشجع البنوك على تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب.

- تخفيض الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة، وذلك من خلال إعفاء من الاشتراك الإجمالي للمؤسسات لكي يشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها علما بأن الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة تصل إلى ثلاثة (03) أشهر، كما يستفيد صاحب العمل من تخفيض 20 % لكل طالب عمل جديد يوظف لمدة 12 شهرا، بالإضافة إلى تكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت نسبة 07 % من الراتب الخام المهني، كما يتم منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلا (03) سنوات بقيمة 1000 دج بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم كل هيئة مستخدمة عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محدودة.

- بالنسبة للمؤسسات الناشئة يرخص الامتياز بالتراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية بناء على اقتراح من الهيئة المسيرة للحضائر التكنولوجية بالنسبة للأراضي الواقعة داخل محيط هذه الحضائر بعد موافقة الوزير المكلف.

- إنشاء حساب تخصيص خاص رقمه 150-302 بعنوان صندوق وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، بغرض تمويل دراسة الجدوى، تطوير خطة العمل، المساعدات التقنية التكاليف

[1]- علالي الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 188-189.

المتعلقة بإنشاء نموذج أو، تمويل التكوين، احتضان المؤسسات الناشئة والترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة[1].

خامسا: أجهزة المرافقة.

أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من الهيئات لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة والتي سنذكر منها ما يلي:

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (cnac)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 في 06 جويلية 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)، تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي[2].

2- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقالاتية (ANADE)

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 بهدف دعم ومرافقة المقاولين الشباب الذين لهم رغبة في إنشاء مؤسسات مصغرة أو صغيرة كذلك، تتكفل هذه الوكالة بالمساعدات المالية لهاته المنشآت[3].

المطلب الثالث: تشجيع الشباب لخلق مؤسسات ناشئة وتوسيع الاستثمار.

اهتمت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة باستحداث المؤسسات الناشئة ببذل كل مجهوداتها لتوفير كافة الاحتياجات المالية والمادية لخلق مؤسسات ناشئة وتوسيع الاستثمار.

1- تمكين الشباب من تقديم مشاريع مبتكرة ومرافقتها في إطار استحداث مؤسسات ناشئة.

- أشارت هذه المهام للفقرة الرابعة من المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356 حيث جاء فيها أن مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتتكفل بالمهام التالية:

- تشجيع ودعم كل مبادرة ترمي إلى ترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم وذلك بالتشاور مع مختلف قطاعات النشاط ذات الصلة.

- المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات الصلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية.

---

[1]- بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 57-58

[2]- غضبان فاطمة الزهراء، حداد بختة، **دور المرافقة المقاولاتية في تحسين ممارسة التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة** "مجلة المؤسسة، المجلد08، ع01، جامعة الجزائر 3، 2019/06/08، ص: 31.

[3]- بلال كرامش، نسيم حمودة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برامج دعم تشغيل الشباب بالجزائر**، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد01، جامعة محمد صديق ين يحيى، جيجل، جوان 2022، ص: 07.

- كما يحق لأصحاب المؤسسات الناشئة أو أصحاب المشاريع المبتكرة تقديم قائمة الاحتياجات التي تندرج في تحقيق الاستثمار الأولي أو عند توسيعه بحسب الأحوال[1].

- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات الناشئة باشتراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الاسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.

- وضع مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار.

- إطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الذي هدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية[2].

2-النموذج الاقتصادي الجديد لتوسيع الاستثمار:

أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة من قرارات والنماذج لتطوير المؤسسات الناشئة وتوسيع الاستثمار وتنويع النمو الاقتصادي.

- تفعيل مليون مؤسسة مصغرة وناشئة بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة[3].

- تطوير المؤسسات المصغرة الناشئة والناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي وابتعاث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع أخرى لترقية الحلول المنجمة وتحسين الأنشطة والتمويل وما يتصل بذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الابتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.

- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة ذات القيمة التكنولوجية العالية ودعم المؤسسات الصغيرة وتشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب ودعم ترقية دور قطاع البنا، والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة[4].

- إنشاء حاضنات الأعمال والبحث عن فرص لعودة الكفاءات الشابة من أبناء الجالية الجزائرية المقيمة والتأسيس الاقتصاد وطني من نوع آخر قائم على عمادي المعرفة والتكنولوجية.

- كما يحمل قانون المالية 2020 تنويع وتوسيع مصادر التمويل الاقتصاد الوطني وإعفاء المؤسسات الشبانية وتسهيل وصولهم إلى العقارات لتوسيع مشاريعهم واستثماراتهم[5].

---

[1]- قصاب نور أمال، بلوفة صارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

[2]- بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 03، 2020، 2021/05/21، ص: 11.

[3]- بلقايد ثورية، بلعابد فايزة، **مرجع سبق ذكره** ص: 63.

[4]- بوشاربة عبد الرزاق، جوادي يوسف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 36.

[5]- بلقايد ثورية، بلعابد فايزة، لمطوش لطيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

المبحث الثاني: مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر مصادر التمويل وآليات الدعم المؤسسات الناشئة هي المدعم والمحفز الأكبر أمام أصحاب المشاريع المبتكرة حيث تساهم إما في نجاحها أو فشلها ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر (المطلب الأول)، وأنواع مصادر تمويل وآليات الدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر (المطلب الثاني)، ودور مصادر تمويل وآليات الدعم في التنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ماهية التمويل

تعددت واختلفت مفاهيم التمويل حسب الباحثين الاقتصاديين ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التمويل.

أولا: تعريف التمويل: وهو:

توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام كما يعرفه على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها[1].

التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تخص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المختلفة، مما يساعد على تحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين[2].

ومنه فإن التمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة هو جمع والحصول على الأموال اللازمة للشروع في النشاط الاقتصادي وتوظيف الأموال لضمان السير المؤسسة والمحافظة على قدرتها الإنتاجية أو هو عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من أصحاب الفائض، إلى أصحاب العجز المالي بغرض سد الحاجات المالية أو توسيع وتطوير المؤسسة أو المشروع.

ثانيا: أهمية التمويل:

لتمويل أهمية كبيرة نذكر منها:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل الشركة أو خارجها.
- يساهم في إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
- يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات.

---

[1]– سالم صلال راهي الحسناوي، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**، مؤسسة، دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، ط1، العراق، 2017، ص: 33.

[2]– راندة فراح، **مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكر ماستر، شعبة العلوم التجارية، تخصص: محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013–2014، ص: 03.

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها الشركة للخروج من حالة العجز[1].

ثالثا: أصناف التمويل:

تتعدد أشكال وأصناف التمويل وفقا لمعايير عديدة نذكر من بينها تضيف حسب المدة قصيرة ومتوسط وطويل الأجل وبحسب المصدر تمويل ذاتي خارجي، أما من حيث الغرض فنجد تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمار.

1-تصنيف التمويل من حيث المدة:

1-1-تمويل قصير الأجل: هي تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

1-2-تمويل متوسط الأجل: هي تلك الأموال التي لا تتراوح مدتها من سنة إلى سبع سنوات وهو موجه للاستثمار في تجهيزات ومعدات أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين.

1-3-تمويل طويل الأجل: وهو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبع سنوات، إذ يكون موجها للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات ... إلخ[2].

2-تصنيف التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: ينقسم إلى:

2-1-تمويل ذاتي: يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركات وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل الشركات الناتج، إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم أو عن طريق تلك الموارد الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح الحقيقية وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

2-2-تمويل خارجي: يتمثل في لجوء الشركة إلى مصادر خارجية لمواجهة احتياجاتها التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى الشركة ويأخذ التمويل الخارجي صورة تمويل بالقروض لتمويل بالتأخير التمويل في صورة أسهم وسندات وطرق تمويل أخرى إن وجدت[3].

---

[1]- كمال أم الخيوط، نجم الدين حملاوي، **مرجع سباق ذكره**، ص: 03.

[2]- هاني براهيم، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، قانون خاص أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص: 10-11.

[3]- كمال أم الخيوط، نجم الدين حملاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 05.

3-تصنيف التمويل من حيث الغرض الذي يستخدمه:

3-1-تمويل الاستغلال: وهي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات أجور العمال ونفقات شراء سواء الخام وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعة أوجه الإنفاق الجاري.

3-2-تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال التي يكون الغرض من استخدامها زيادة المبيعات، كما يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع[1].

المطلب الثاني: أنواع مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

هناك العديد من أنواع مصادر تمويل وآليات لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها ما يلي:

أولا: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

1-البنوك التجاري (التمويل المصرفي): حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض، وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة الآنية.

2-التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة): ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل[2].

3-رأس ما المخاطرة: تهدف مؤسسات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر توفير التمويل للمؤسسات فقط، وإنما تعد نوعا من مشاركة بها مخاطرة عالية وتوفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وبذلك فإن رأس مال المخاطرة هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها.

---

[1]- هاني براهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[2]- بن حليمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 526-527.

ويهدف كذلك إلى مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة[1].

4-تمويل عن طريق رأس المال الاستثماري: يعرف المشرع الجزائري رأس المال الاستثماري بأنه "تهدف شركة الرأسمال الاستثماري، إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة"[2].

يمارس نشاط الرأسمالي الاستثماري من قبل الشركة لحسابها الخاص أو لحساب الغير وحسب مرحلة نمو المؤسسة موضوع التمويل تتمثل كيفيات تدخل شركات رأس المال الاستثماري في رأس المال المخاطرة، رأسمال التأسيس، رأسمال النمو، رأسمال التحويل ، استرجاع مساهمات و حصص يحوزها رأسمال استثماري آخر[3].

5-التمويل بقرض الإيجار: يعتبر قرض الإيجار إضافيا متاحا للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية، وهذا في ظل نقص في الأموال الخاصة من جهة، وضعف معدل التمويل الذاتي من جهة أخرى، ويمكن تعريفه على أنه: "اتفاق معاقد بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط الأجير للمؤجر[4].

6-صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: تم إطلاق الصندوق الوطني في بدراسة شهر أكتوبر سنة 2020 لدعم وتمويل المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، يعمل على توفير الدعم المادي اللازم للمؤسسات الناشئة الهادفة إلى إيجاد حلول مبتكرة في شتى المجالات، يتميز عمله بالمرونة وتحمل المخاطر حيث يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، حيث يساهم في تسهيل عملية إنشاء هذه المؤسسات وتطورها وحمايتها من مختلف العوائق والمشاكل البيروقراطية، هو يعمل بمثابة صندوق استثمار ورأس مال المخاطرة الذي سيسمح بتقديم أموال الفائدة المشاريع الإبتكارية[5].

---

[1]- مصطفى بوزيان، علي صولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 140.

[2]- المادة 2 من القانون 11/06 مؤرخ في 25 يوليو 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج.ر.ج.ج 42، الصادر بتاريخ: 25 يوليو 2006.

[3]- المادتان 3 و4 من القانون رقم 11/06 سابق الذكر.

[4]- مصطفى بوزيان، علي صولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 140.

[5]- كتاف شافية، مرجع سبق ذكره، ص: 1177.

ثانيا: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

1-مراكز التسهيل: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، تسعى هذه المراكز لتحقيق العديد من الأهداف أهمها: وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع[1].

2-مشاتل المؤسسات: وفق للمادة عن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 تعتبر مشاتل المؤسسات مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تخضع لإشراف وزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة وتأتي المشاتل في إحدى الأشكال التالية:

الحاضنة: هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث.

ورشات عمل التتابع: هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والحرف.

فندق المؤسسة: هيكل دعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث، تتمثل مهمة المشاتل في استقبال وإيواء والدعم لفترات زمنية محدودة، الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع، إدارة وتأجير المحلات، تقديم الخدمات والنصائح المشخصة[2].

3-الحاضنات: وفق للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 2 رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها يتم تعريف حاضنات الأعمال كهيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث وتتمثل في مرافقة المؤسسات حديثة النشأة تعمل على دعم المشروعات إنتاجية وتوظيف نتائج البحث العلمي، والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات ناشئة، وكذلك تقدم الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري والإرشادي لمساعدة المؤسسات الناشئة[3].

4-الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-37 المؤرخ في 03 ماي 1998، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بدعم المبتكرين

[1]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 40.

[2]- المرسوم التنفيذ رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 2 رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012.

منذ ولادة الفكر إلى غاية إنشاء شركة، وإخراج مشاريعهم من دائرة المخبر إلى دائرة السوق من خلال مساعدتهم في دراسة السوق، البحث عن الشركاء والحفاظ على الملكية والفكرية للابتكار[1].

5- الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحضائر التكنولوجية: تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004 تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجية والرقمنة، وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يقع مقرها في سيدي عبد الله، توفر الوكالة من خلال حاضناتها استضافة ومرافقة للمقاولاتية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال[2].

المطلب الثالث: دور مصادر تمويل وآليات الدعم في التنمية والتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتمد المؤسسات الناشئة على مصادر تمويل وآليات الدعم التقليدية والحديثة لما لها من دور في تنميتها وتطويرها وتحقيق استقرارها وأهدافها المرجوة منها ما يلي:

1-تقديم المساعدات فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق للأشخاص الراغبين في إنشاء المؤسسات الناشئة.

2-إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية المالية الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع[3].

تمكين عاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

4-تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر[4].

5-مساعدة ومرافقة حاملي المشاريع أثناء الإجراءات والإنجاز النماذج، إنشاء المؤسسة.

6-احتضان المؤسسات الناشئة start-up وتمويل تكوينها ودراسة الجدوى وكذلك تمويل تطوير خطة العمل[5].

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 03 ماي 1998.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 23 مارس 2004.

[3]- بلغنامي نبيلة، **واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة حالة الجزائر-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج 08، ع01، 2021/12/30، ص: 25.

[4]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 42-44.

[5]- مغربي خيرة، صدوقي حميدة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 86.

7-تقديم حوافز ومزايا مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة أو الهيئة الوصية القائمة على قطاع المؤسسات أو على شكل إعانات عينة كتقديم أراضي دون مقابل أو بأسعار تشجيعية.

8-تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مدعمة، من قبل هيئات مكلفة بذلك[1].

9-رفع القدرات للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.

10-يساعد التمويل على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة[2].

11-توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة.

12-تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتفاع إلى مستوى العالمية[3].

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشأت طبقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها الأساسية تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة.

4-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطني وخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات[4].

---

[1]- بلقايد ثورية، بلعايد فايزة، لمطوش لطيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 53.

[2]- صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 18-19 يناير 2004، ص: 169.

[3]- بوصرار لميس، بو البعير عائدة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

[4]- علالي الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 187.

المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة في الجزائر (2016-2021)

لقد خصصت الدولة وزارة كاملة تسمى باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، والتي تعني بكل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة، وهذا ما يفسر الأهمية البالغة التي تمثلها الدولة لهذه المؤسسات كونها تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وعليه سنتطرق إلى دراسة حصيلة مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر في الفترة ما بين (2016-2021)، وطبيعة المؤسسات الناشئة، والحصيلة المالية المنفقة والموجهة لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة، وأخيرا ذكر صعوبات ورهانات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في اللجزائر للفترة (2016-2021)

قامت الجزائر بتوفير كل الأطر التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الناشة، إضافة إلى توفير كل أجهزة الدعم والمرافقة لها بغية تجسيد فكرة المؤسسات الناشئة على أرض الواقع وإنجاحها، وذلك بضرورة تفعيل المصادر الممولة لها التي تساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية واستحداث أجهزة مختلفة وهيئات ودعم مرافقة هذه المؤسسات.

أولا: حاضنات الأعمال

إن المؤشر الأساسي للحكم على حصيلة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة هو عدد المؤسسات (المشاريع أو الأفكار) المحتضنة، عدد المؤسسات الجديدة، إضافة إلى عدد المناصب الجديدة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تطور تعداد المؤسسات الناشئة المحتضنة من الحاضنات في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنة	عدد الحاضنات	عدد المشاريع المحتضنة	المؤسسات الجديدة	مناصب شغل جديدة
2016	16	158	70	576
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539
2019	17	85	61	463
2020	17	79	41	169
2021	17	99	30	106

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة للسنوات (2016-2021)

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن محصلة نشاط حاضنات الأعمال خلال الفترة من (2016-2019) كان في ارتفاع محسوس عدد الحاضنات ليصل إلى 186 مؤسسة سنة 2019، أما في سنة 2021 إلى 30 مؤسسة بفارق قدره 63 مؤسسة، ينسب هذا الانخفاض إلى ظهور جائحة كورونا التي تسببت في شل جميع القطاعات الاقتصادية، كما أنه راجع إلى الاهتمام المتزايد بحاضنات الأعمال في السنوات الأخيرة، وإعادة تنظيم عملها في الجزائر، واستحداث اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" لتمييزها عن غيرها من المؤسسات وتمكينها من الاستفادة من آليات الدعم.

أما فيما يخص مناصب الشغل المتوقع استحداثها، فقد شهدت ارتفاع سنوات 2016-20172018 على التوالي، لتعود وتنخفض إلى 106 منصب سنة 2021، فيمكننا الحكم على حجم مناصب الشغل بكونه ضعيف جدا كون المؤسسات الناشئة تعتمد على الأفكار الإبداعية، ولا تأخذ بعين الاعتبار كثرة اليد العاملة، بل تعوض ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثانيا: رأس المال المخاطر:

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث أنواع من شركات رأس المال المخاطر في الجزائر تدعم المؤسسات الناشئة وتقوم بتمويلها بشكل مرحلي عن طريق أخذ مساهمات نقدية، مؤقتة وذات أقلية في رأس المال، حيث أن هذه المشاركة تحتم عليها التدخل في الشؤون الإدارية للمؤسسة الممولة حتى تحفظ ذمتها المالية وتعظم الربح من استثمارها في فترة يتفق عليها عند إبرام العقد، يمكن أن تصل إلى خمس أو ثماني سنوات، يحقق بعدها المخاطر برأس المال خروجا من كامل المؤسسة ببيع حصته لصاحبها، وفي حالات قليلة جدا.

تعتمد شركات رأس المال المخاطر في الجزائر على مصدرين لتمويل المشاريع المعروضة عليها، وهما الأموال الخاصة أو أموال صناديق الاستثمار الولائية، ويمكن أن تمزج بين المصدرين إذان المشروع يتطلب حجما كبيرا من رأس المال، تدير شركات رأس المال المخاطر مجموعة من صناديق الاستثمار المنتشرة عبر كامل ولايات الوطن.

أما فيما يخص طبيعة نشاط شركات رأس المال المخاطر وبالاعتماد على تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، سيتم إعداد حصيلة بيانية بما حوزة محافظها الاستثمارات من تمويلات.

وعلى ذكر ما سبق سنتطرق إلى شركات رأس المال المخاطر التي تمول المؤسسات الناشئة وهي على النحو الآتي:

1- شركة الجزائر استثمار:

تأسست الجزائر استثمار سنة 2010 كشركة متخصصة في رأس المال الاستثماري برأس مال قدره 1 مليار دج موزع على بنكين هما بنك BADR وبنك CNEP-BANQUE

الشكل رقم (2-1): إجمالي نشاط شركة "الجزائر استثمار" بين الفترة (2017-2020):

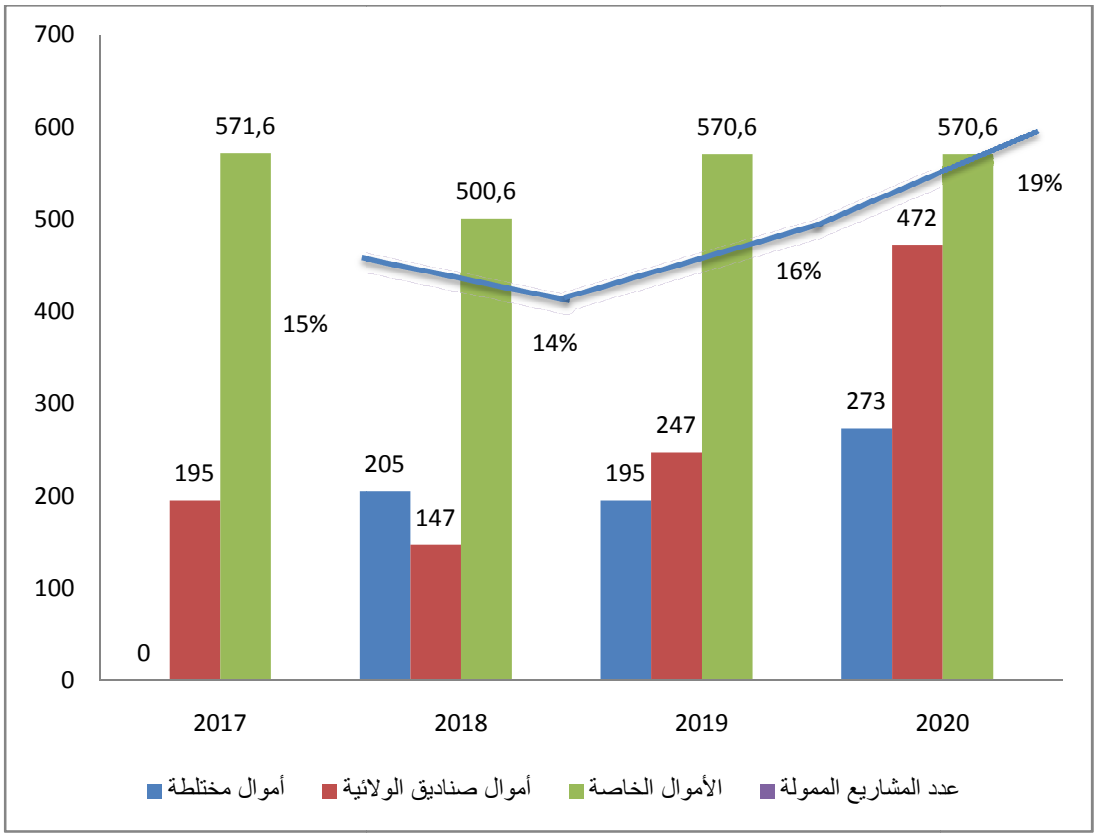

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات COSOB

من خلال الشكل أعلاه حققت "الجزائر استثمار" نموا طفيفا في عدد المشاريع الممولة خلال الأربع سنوات المدروسة كانت نسبته حولي 19% بين 2019 و202، مست هذه المشاريع مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن يبقى القطاع المهيمن على توجه استثمارات الشركة سنة 2020 هو قطاع الصناعة بما نسبته 56% ويأتي بعده قطاع الخدمات بنسبة 20%، أما عن مراحل تدخل الجزائر استثمار في مشاريع محفظتها وفي نفس السنة، فقد كان التوجه العام إلى مشاريع اقتصادية بنسبة كبيرة بلغت 74%، ومثلت نسبة 22% تمويلات في مرحلة النمو.

2- الشركة المالية الجزائرية للمساهمة FINALEP

تعتبر FINALEP أول شركة تمارس رأس المال الاستثماري في الجزائر قبل ظهور القانون المنظمة للعملية، كانت انطلاقتها بمساهمة جزائرية فرنسية في راس مالها، وقد تناقصت مع مر الزمن أصبح رأسمالها يتشكل من مساهمة ذات أغلبية بنسبة 66% من طرف BDL ونسبة 24% من طرف CPA.

أما عن نشاطها الاستثماري لشركة FINALEP تضم في محفظتها حتى نهاية سنة 2020 عشر مؤسسات ينشط أغلبها في قطاع الصناعة، وقد بلغ الإجمالي الاستثماري فيها 684.9 مليون دج.

3- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

أما عن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة فهو مؤسسة رأس مال مخاطر تم تأسيسه في سبتمبر 2020 من طرف ستة بنوك عمومية، برأسمال قدره 1.2 مليار دج، تقوم المهمة الأساسية للصندوق على مرافقة وتمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على التصنيف لعلامة "مؤسسة ناشئة" إلى غاية مرحلة النضج.

فيما يخص نشاطه بين 2020 و 2021 فقد استقبل الصندوق 350 مؤسسة ناشئة أعربت عن رغبتها في مشاركة رأسمالها مع مستمر خارجي برأس مال ماطر، وقام الصندوق بمعالجة 139 ملفا من بينها، وحسب ما جاء في تقرير للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لسنة 2021 فقد تم المساهمة في 8 مؤسسات ناشئة بمبلغ إجمالي قدره 100.7 مليون دج مع الموافقة على 33 مشروعا لتمويله بقيمة 346 مليون دج تغطي هذه المشاريع قطاع الصناعة، قطاع الصحة والتكنولوجية المالية، الحوسبة السحابية والبيوتكنولوجيا في 22 ولاية عبر التراب الوطني.

المطلب الثاني: طبيعة المؤسسات الناشئة الممولة في الجزائر وآليات دعمها (2016-2021):

إن دعم المؤسسات الناشئة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى لرأس المال المخاطر وللحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضاً من خلال تبني المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشاريع الوليدة في موقعها.

أولا: حاضنات الأعمال:

حيث يترجم الإقبال الواضح على إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر، وذلك رغبة للسياسات العمومية المحققة في دعم الابتكار على مستوى المؤسسات الناشئة.

وبالتدقيق المهم نجد حاضنات الأعمال تفتح أبوابها لاستقبال الشباب حملة أفكار المشاريع لتوفر لهم العامل الناجح المحوري في ريادة الأعمال، وهذا بعد تسجيله في البرامج التكوينية التي تعرضها الحاضنات، ويتلقى مقابل هذا التسجيل سلسلة متتالية من خدمات الإرشاد والمرافقة والمتمثلة أساسا في تنفيذ تكوينات مغلقة المؤسسات المسجلة والمنتمية للحاضنة من طرف مرشدين ومدربين محترفين على علاقة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها خدمات الإدارة والمحاسبة مع توفير مكان العمل مع فريق المشروع بسعر منخفض، إن مهمة الحاضنة لا تتوقف عند خدمات المرافقة الفنية للمشروع وإنما تمتد لتصل إلى تنظيم أيام تجريبية للمبادرين لعرض مشاريعهم المدروسة على مستوى الحاضنة وبالإشراف من

طرف خبرائها من أجل غايتين الأولى تتمثل في تسهيل الوصول للتمويل الملائم لاحتياجات فترة المشروع من طرف عارضي الأموال، والثانية إنشاء علاقات مع الزبائن محتملين لما يعرضه المشروع من منتج أو خدمة خاصة في إطار الابتكار المفتوح، والشكل الموالي يوضح عدد حاضنات الأعمال الموزعة عبر ولايات الجزائر.

الشكل رقم (2-2): توزيع حاضنات الأعمال عبر ولايات الجزائر

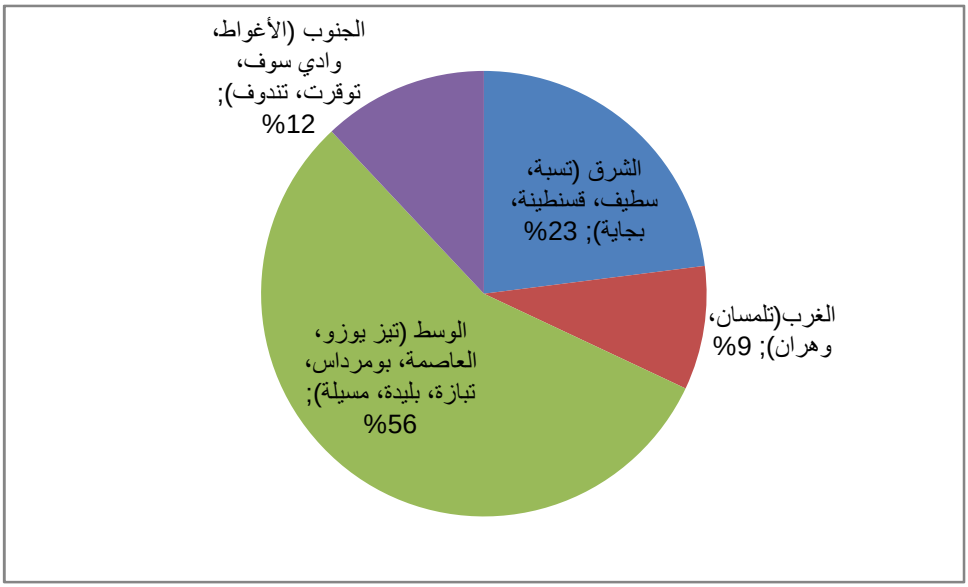

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://startup.dz/pour-les-incubateurs/

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حاضنات الأعمال بما يساوي 19 حاضنة، منها 14 حاضنة في العاصمة وحدها، أما إذا اعتمدنا على التقسيم حسب طبيعة الحاضنات؛ نجد أن هناك 25 حاضنة خاصة، و09 حاضنات عمومية، منها 08 حاضنات جامعية (حاضنة جامعة واد سوف، قالمة، قسنيطنة2، مسيلة، بومرداس، الحاضنة التكنولوجية للمدرسة الوطنية متعددة التقنيات، مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية، حاضنة المدرسة الوطنية العليا للهندسة الزراعية)، تسعى هذه الأخيرة إلى ترسيخ فكرة ريادة الأعمال في أوساط الشباب الجامعي، وتحمل على عاتقها مهمة تكوين وتدريب وتخريج طلبة مؤسسات ناشئة يسيرون عملهم التجاري بأنفسهم عوض انتظار عملية التوظيف.

الشكل (2-3): عدد المشاريع المستضافة حسب القطاعات لسنة 2021

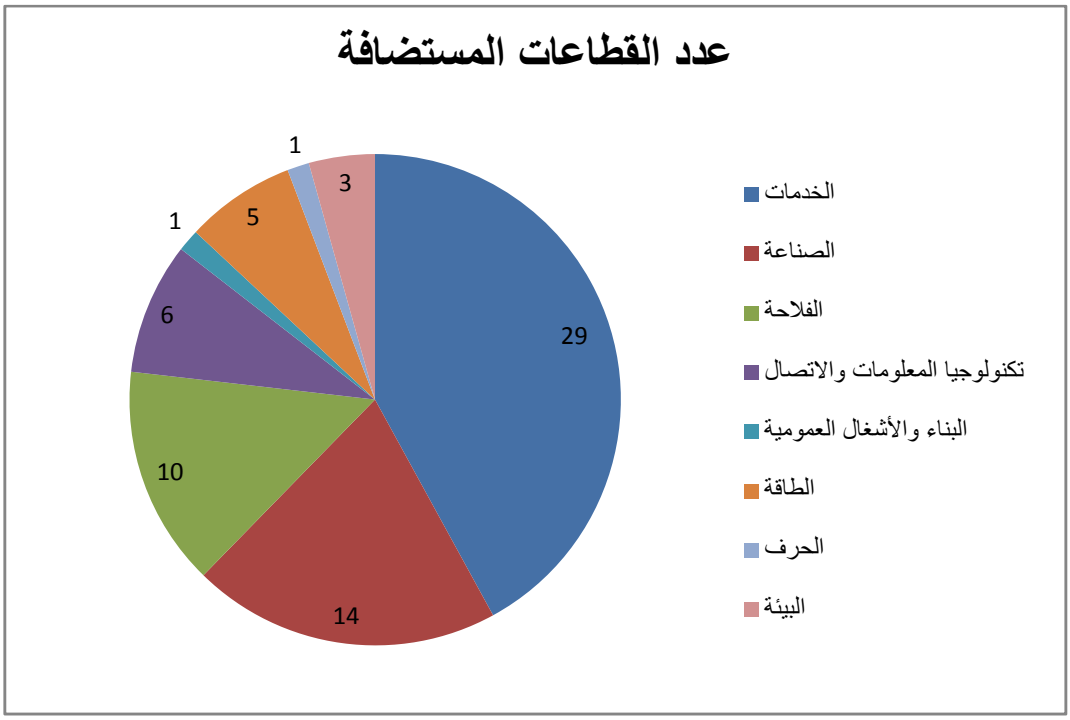

المصدر: النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 39، لسنوات نوفمبر 2021، ص: 20.

من خلال ما تم عرضه في الشكل السابق، تبين لنا عدد المشاريع المستضافة حسب القطاعات لسنة 2021، بلغت عدد المشاريع الإجمالية بالجزائر 69 مشروع، قسمت عدة قطاعات، حيث بلغت عدد المشاريع الممولة بقطاع الخدمات 29 مشروع، يليه قطاع الصناعة البالغ عدد المشروعات 14 مشروع، وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بـ 10 مشاريع، أما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بلغ 6 مشاريع، وقطاع الطاقة قدر بـ: 5 مشاريع، وقطاع البيئة بـ 3 مشاريع، أما قطاعي الحرف والبناء الأشغال العمومية هو مشروع واحد فقط.

ومنه نستنتج أن أكثر قطاع مستفيد من المشاريع المستضافة لسنة 2021 هو قطاع الخدمات والمقدر بـ: 29 مشروع.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANADE

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الممولة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال السداسي الثاني من سنة 2019.

الجدول رقم (2-2): عدد المشاريع الممولة للمؤسسات الناشئة من طرف ANADE

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسة
الزراعة	57183	%15
الصناعة التقليدية	42998	%11
شركة البناء والأشغال العامة والهيدروليكية	34282	%9
الري	26740	%7
الصناعة	10271	%3
الصيد	1131	%30
مهن حرة	11356	%3
خدمات	108003	%28
نقل التبريد	13385	%3.50
نقل البضائع	56530	%14.80
نقل المسافرين	18992	%5
المجموع	381427	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد بعلى نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، ع35، 2020، ص: 24.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصيد استحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 30%، ثم جاءت المؤسسات الزراعية في المرتبة الثانية من التمويل، حيث تمثل ما قدره نسبة 15% من مجموع تمويل مشاريع القطاعات الأخرى، ثم تليها المؤسسات التي تعمل ضمن قطاع نقل البضائع والمقدرة بنسبة 14.80%، ثم مؤسسات قطاع الصناعات التقليدية والحرف والتي تمثل نسبة تمويلها من طرف الوكالة بـ 11% لما له من أهمية في هذه القطاعات.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

من أهم الإجراءات التنزيمية التي اتخذتها الجزائر لتجسدي فكرة دعم المؤسسات الناشئة نذكر وكالة **ANDI** لها له من أهمية بالغة في تمويل المؤسسات الناشئة، وسنتطرق إلى ذكر عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للمؤسسات الناشئة من الجدول الآتي:

الجدول (2-3): عدد المشاريع الممولة من قبل ANDI لسنة 2018 حسب الولايات

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
شمال وسط	1298	551434	48687
شمال غرب	685	320347	25071
شمال شرق	444	240784	17850
الهضا ب العليا غرب	136	85294	4034
الهضاب العليا وسط	164	51212	3600
الهضاب العليا شرق	798	260033	27624
جنوب غرب	113	41649	3478
جنوب شرق	453	118488	12150
الجنوب الكبير	34	6908	826
مجموع	4125	1676149	143320

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني، http://www.andi.dz الاطلاع عليه يوم: 2023/04/38 على الساعة 13.11

من خلال الجدول نلاحظ التوزيع الجغرافي للاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة، حيث أن حصة الأسد كانت من نصيب المناطق الشمالية خاصة الوسط والغرب، وهو ما يؤكد تركز الاستثمارات في نواحي العاصمة ووهران.، كما نجد انخفاض النسبة في الهضاب والجنوب ما يبدو جليا التوزيع الغير عادل للاستثمارات ولمناصب الشغل.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

للتعرف على مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات الناشئة، تم إدراج الجدول الموالي.

الجدول (2-4): توزيع القروض حسب قطاع النشاط للمؤسسات الناشئة 2020

القطاعات	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الفلاحة	125655	%13.6
الصناعة الصغيرة	366210	%39.64
البناء والأشغال العمومية	80388	%8.70
الخدمات	183533	%19.87
الصناعة التقليدية	162515	%17.59
التجارة	4596	%0.50
الصيد البحري	891	%0.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: http://www.angem.dz الاطلاع عليه يوم: 2023/04/28 على الساعة: 13:50

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعات الصغيرة تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمقدرة بنحو 39.64%، ثم يليه قطاع الخدمات، إذ يحوز على ما يقارب 19.87%، حيث يلاحظ أن كل من قطاعات الصناعات الصغيرة والخدمات يحظى باهتمام المستثمرين أكثر من باقي القطاعات الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى سهولة إنشاء هذين القطاعين ولا يتطلبان مستوى تعليم عالي، كما أنها لا تتطلب مجهودات كبيرة وأموال ضخمة، ثم يأتي قطاع الصناعة التقليدية والفلاحة، أما القطاعات المتبقية تحصلت على نسب منخفضة من القروض خصوصا قطاع التجارة والصيد البحري وذلك بسبب احتياجها لأموال كبيرة للإنشاء.

المطلب الثالث: الحصيلة المالية المنفقة والموجهة لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة 2016-2021

اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والتمويل، إضافة إلى الشروط الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب التي من شأنها أن تساعد وتحافظ على النسيج الصناعي المشكل أساسا في المؤسسات الناشئة، ولهذا فقد تم العمل على تحفيز الاستثمارات في العديد من الحيوية من خلال تقديم الدعم المالي والتقني من خلال مرافقة الراغبين في إنشاء المؤسسات الناشئة، حيث سنتطرق إلى أهم المؤسسات التي تدعم المؤسسات الناشئة وتطويرها وضمان استمراريتها على النحو الآتي:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

يوضح الجدول الموالي حصيلة النفقات الموجهة إلى المؤسسات الناشئة وهو كالآتي:

الجدول رقم (2-5): حصيلة المبالغ المنفقة على المؤسسات الناشئة من طرف ANDI لسنة 2020

القطاعات	المبالغ	النسة
الزراعة	211629975913	%15
الصناعة التقليدية	110539774148	%11
شركة البناء والأشغال العامة والهيدروليكية	131999167477	%9
الري	3291597454	%0.00
الصناعة	125739489922	%7
الصيد	7499507851	%30
مهن حرة	29928593125	%3
خدمات	350995401235	%28
نقل التبريد	33767158812	%3.50
نقل البضائع	145557153559	%14.80
نقل المسافرين	46672214955	%5
المجموع	1225545651925	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد بعلى نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، ع35، 2020، ص: 24.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الحصيلة المنفقة للمؤسسات الناشئة من طرف الوكالة بنسبة 30%، ثم جاء قطاع الزراعة في المرتبة الثانية من حيث التمويل بمبلغ 211629975913 دج بنسبة 15% من مجموع تمويل المشاريع القطاعات الأخرى، ثم تليها القطاعات التي تعمل ضمن قطاع نقل البضائع والمقدرو نسبتها بـ: 14.80% بمبلغ 145557153559 دج، ثم قطاع الصناعة التقليدية والحرف والتي تمثل نسبتها 11% بمبلغ 110539774148 دج ما يدل على أهمية هذا القطاع.

أما قطاع الخدمات قدرة نسبته بـ: 28% بمبلغ 3249867 دج، أما فيما يخص القطاعات المتبقية فكانت نسبة تحصيلها وتمويلها للمؤسسات الناشئة ضئيلة نوعا ما، حيث تمثلت قطاع الصناعة بنسبة 7% بمبلغ 125739489922 دج، أما بالنسبة لقطاع نقل المسافرين والمهن الحرة فكانت نسبتهم على التوالي 5% و3% وقدرت مبالغهما لعدم المؤسسات الناشئة بـ: 46672214955 دج و29928593125 دج.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يمثل الجدول الموالي حصيلة المبالغ المنفقة على المؤسسات الناشئة، وسنوضح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول (2-6): الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط لسنة 2019

القطاعات	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	الحصة
الزراعة	122052	8063294457.370	%13.73
الصناعات المصغرة جدا	350484	17274833907.880	%39.42
شركة البناء والأشغال العامة والهيدروليكية	76782	6406748306.420	%8.64
الخدمات	178426	16287151951.720	%20.07
الصناعة التقليدية	156549	8859459123.410	%17.61
التجارة	4011	995353071.950	%0.45
الصيد	844	108934313.790	%0.09
المجموع	889148	57995775123.54	%100

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، ع35، 2020، ص: 27.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية والزراعة هي القطاعات التي استفادت من أغلب القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 91% في مجموعها، وذلك نظرا لتشجيع الدولة للمؤسسات الناشئة في هذه القطاعات الحيوية.

ثالثا: صعوبات ورهانات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تسعى الجزائر مؤخرا في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنوعيه، ومنه قامت بتشجيع مؤسسات الناشئة باتخاذ عدة إجراءات لدعمها ومرافقتها وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط، ورغم هذه الإجراءات تواجه المؤسسات الناشئة اليوم صعوبات ورهانات تمويلية من أبرزها المعوقات التمويلية التي تواجه وتعترض نمو وتهدد بقاء واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتمثل معظمها في المشروعات الناشئة في الصعوبات التمويلية لأنها تحتاج إلى أموال لتمويل استثماراتها المختلفة التي تتمثل في احتياجاتها من المعدات والأدوات لاستثمارات العملية الإنتاجية من إشهار وشبكات بيع واستثمارات البحث والتطوير[1].

[1]- عبيد فريد زكريا، **مشاركة رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم وتمويل المشروعات الناشئة**، دراسة حالة الشركات المختلطة الجزائرية الأوروبية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص: 81.

بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة، ذلك أن المؤسسة الناشئة تتصف عادة بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية، وتمثل هذه الأصول في الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس مال بصورة دورية[1].

-نظرة البنوك للمؤسسات الناشئة على أنها شديدة الخطورة خاصة وأن معدل فشل هذه المؤسسات عال جدا، وهو ما يستوجب على البنك القيام بدراسات والتأكد من صحة المعلومات المقدمة[2].

-الاعتماد على صيع تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو صيغ تمويل لا تصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيانا إلى 10% كما هو الحال في حالة القرض المصغر[3].

-غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة ما يزيد من حدة مشكلة التمويل، وفي حالة وجودها غالبا ما تكون ذات قدرات مالية محدودة وتضع شروط صعبة لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة.

نقص حاضنات الأعمال حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينضم نشاط حاضنات الأعمال حتى سنة 2023، باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن نشاط حاضنات لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات[4].

-ضعف الشفافية في منح القروض.

-محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

-غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى[5].

---

[1]- بورنان مصطفى، صولي علي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 135.

[2]- كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 1175.

[3]- رمضاني مروى؛ بوقرة كريمة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مركز الجمعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص: 285.

[4]- كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 1175.

[5]- بن جيمة مريم؛ بن جيمة نصيرة؛ الوالي فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 529.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى شروط إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر ذلك عن طريق قوانين حكومية لإنشاء المؤسسات الناشئة وتقديم إعانات حكومية لتشجيع ودعم تشغيل شباب وجود بعض أجهزة الدولة المرافقة تساعدها بشكل كبير في توسيع استثماراتها والاستمرار في نشاطها وأداءها، والبحث عن مصادر التمويل وآليات الداعمة لها في وقت مناسب بتوفر سيولة بشكل مستمر هو عنصر ضروري لنجاع أي مؤسسة ناشئة في مستقبل، إلا أن الجزائر تواجه صعوبات في تمويل خاصة حاضنات الأعمال وانعدام التداول بين المستثمر أغلبية، ويتم التمويل عن طريق البنك باعتبار التمويل الركيزة الأساسية للاقتصاد والتقليص من حدة البطالة.

خاتمة

تعد المؤسسات الناشئة اليوم من أولويات أهداف كل دول العالم بأسره لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لميزتها في سهولة تأسيسها وقلة رأس مالها وتتميز بروح المبادرة والمخاطرة وهي من الأسباب التي تؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

ومن خلال دراستنا التي تطرقنا فيها إلى موضوع المؤسسة الناشئة في الجزائر بين رهانات التمويل وآليات الدعم رأينا أن جهود الدولة الجزائرية تتجسد في زيادة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة من خلال إصدار قوانين ومراسيم تنفيذية خاصة بها، وتوفير كل ما يساهم في إنشاء واستمرارية هذا النوع من المؤسسات من تنويع في مصادر التمويل وهياكل الداعمة حديثة لها مثل الحاضنات ورأس المال المخاطرة والصندوق الوطني لتمويل وتخصيص وزارة منتدبة خاصة بها لتحفير وتشجيع هذه المؤسسات في البلاد.

كما استخلصنا في هذه الدراسة أن رغم كل هذه المجهودات غير أن هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل وعراقيل التي يتعرض لها أصحاب المشاريع المبتكرة عند إنشاء أو تطوير من بينها عائق التمويل ومحدوديته تعجيزات قانونية وتشريعية صعوبات وعراقيل إدارية، وكذلك معاناة هذه المؤسسات من البيروقراطية، لذا تحتاج المؤسسات الناشئة إلى المتابعة والرعاية من كل الجوانب، وفي وكذلك في مختلف مراحل إنشائها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتنهض باقتصاد الوطن بدلا من الاعتماد على المحروقات فقط.

1- نتائج اختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأول:** نعم تولي الجزائر توجها منقطع النظير اتجاه المؤسسات الناشئة غير أنها تواجه مشاكل تمويلية رالغم من وجود بعض من مصادر تمويلية وآليات الدعم.

تركز الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة بالاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها الهدف الأساسي والرئيسي من ضمن برامجها الاقتصادية الذي يضمن التنويع الإنتاجي في شتى مجالات وتلبية الحاجيات المستهلك وتوسيع والتنويع في الأسواق وخلق الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل القضاء على البطالة وزيادة في الصادرات وتخفيض من الواردات، كما سعت الجزائر ببذل كل مجهوداتها لترقية هذا النوع من المؤسسات بتوفير كل ما يدعم ويرافق المؤسسات الناشئة في استمرار نشاطها في كل المراحل خاصة المراحل الأولية من نشأتها، ومن بي الهياكل المدعمة ومصادر التمويل حاضنات الأعمال والصندوق الوطني للتمويل، ورغم كل هذه المجهودات المبذولة لا تزال المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه عدة مشاكل من أهمها التمويل ونقص مصادره ومحدوديته الذي يعتبر من أخطر أسباب تعثر المؤسسات الناشئة مما يجعلها ملزمة للجوء إلى سياسات تمويلية بديلة ومختلفة، حثي يزال التمويل البنكي والمؤسسات المالية هما المصدر الوحيد الذي تتوجه إليه أغلب المؤسسات للحصول على التمويل بالرغم من اعتمادها على بعض الشروط غير الملائمة لكل المؤسسات الناشئة من بينها التعاملات الربوية،

وعليه يبقى هذا النوع من المؤسسات اللناشئة في تأخر عن مواكبة التطور بسبب مشكل التمويل والدعم في الجزائر، وعليه الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية:** المؤسسات الناشئة في الجزائر تعتمد على آليتين رأس المال المخاطرة وحاضنات الأعمال لأنهم الأكثر تداولا في الجزائر.

لإنجاح أي مؤسسة ناشئة لابد من اعتمادها على آليات دعم لوصولها إلى أهدافها المخطط والمسطرة خاصة في بداية انطلاق تحتاج للمرافقة والمتابعة في نشاطها لنمو دون تعثر، ومن بين الآليات التي أتحتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة نذكر منها حاضنات الأعمال ورأس المال المخاطرة اللذان يساهمان في تحقيق مكانتها الراقية ومواكبة التطور التكنولوجي، وكذلك تساعد صاحب الفكرة المبتكرة لتحفيزه في تجسيد فكره على أرض الواقع بتوجهه وإرشاده ومرافقته ونشر ثقافة حب المخاطر لدى الشباب وتمويله برأس المال المخاطرة من طرف الوكالات الوطنية التالية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANADE، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDE، وكذلك الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM)، كل هذه الوكالات لها دور أكبر في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة بمختلف أنواعها ومجالاتها منها الفلاحية والتجارية والصناعية، وعليه فإن هذه الآليات تعتبر من أكثر الآليات بروزا وانتشارا لدعم هذا النوع من المؤسسات الناشئة في الجزائر، وعليه الفرضية صحيحة.

2- النتائج:

- المؤسسة الناشئة هي مشروع اقتصادي تجاري جديد في بداية تطويره؛
- المؤسسات الناشئة هي من الأولويات الرئيسية في البرامج الوطنية لتنمية تحفيز وتشجيع الشباب للابتكار والإبداع بإنشاء هذا النوع من المؤسسات؛
- يعتبر التمويل من آليات دعم المؤسسات الناشئة في نموها؛
- توجد العديد من العوائق والصعوبات تعرقل مسار نمو المؤسسات الناشئة؛
- عدم بلوغ المؤسسات الناشئة في الجزائر المكانة المناسبة رغم الاهتمام والمجهودات المبذولة في هذا القطاع؛
- تبني المؤسسات الناشئة من قطاع المؤسسات للتنويع في الاقتصاد الوطني كبديل من الاعتماد على المحروقات.

3- اقتراحات:

- وضع ورصد قوانين وتشريعات وتحسينها في صالح المؤسسات الناشئة والمساعدة لشباب المبتكر والمبدع في إنشاء المؤسسة؛
- المرافقة ودعم أفكار الشباب المبتكر في تدريبه وإرشاده لتجسيد أفكاره في الواقع؛
- تشجيع المؤسسات الناشئة في كل الوطن على التكتل وتبادل الخبرات والتعاون في توسيع وتطوير الأفكار؛
- ترقية وتطوير الهياكل والآليات الداعمة لضمان نمو واستمرار المؤسسات الناشئة؛
- وضح حلول للمشاكل والعراقيل التي تكون سبب في تعثر المؤسسات الناشئة من بينها العوائق التمويلية؛
- تطوير المنصات الإلكترونية لتسهيل وتمكين الشباب من تجسيد أفكارهم؛
- تشجيع الدولة على تخصيص رؤوس أموال خاصة بالمؤسسات الناشئة لتمويلها؛
- تشجيع الشباب الجامعي وتحفيزه لتبني فكرة المؤسسات الناشئة والمقاولاتية وجب التجرب والمخاطرة في أفكارهم وابتكاراتهم.

4- آفاق الدراسة:

- وضع خطط إستراتيجية تتناسب مع مرونة المؤسسات الناشئة لتوفير كل احتياجاتها المتاحة خاصة المالية؛
- بحث عن زيادة وتكثيف آليات ومصادر التمويل خاصة بالمؤسسات الناشئة؛
- البحث ووضع كل التسهيلات الاقتصادية لي خلق فرص استثمار وتمكين الشباب من إنشاء المؤسسات الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- سالم صلال راهي الحسناوي، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**، مؤسسة، دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، ط1، العراق، 2017.

ثانيا: الأطروحات والرسائل (المذكرات):

- أكروم ميريام، **المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة**، المنظم من طرف فرقة البحث التكويني الجامعي المرافق العمومي والتنمية المستداة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2022/03/10.

- بن الشيخ الجويد، **دور حاضنات الأعمال في مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.

- بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف وآخرون، المؤسسات **الناشئة (Star-Up كمحفز إنشاء مؤسسات ابتكارية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021-2022.

- بوصورار لميس، بوالبير عائدة، **واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية** FIWALEP، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، 2020-2021.

- بوعبد الله عائشة، قنان نادية، **مساهمة الكفاءات البشرية في نجاح المؤسسات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021-2022.

- حلاق محمد بدر الدين، **القرض الإيجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2021-2022.

- خميرة عبد الله، حرمة محمد، **إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر اهداف وتحديات دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - -CNAC وكالة أدرار**، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022.

- خميرة عبد الله، حرمة محمد، **إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف وتحديات، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة أدرار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022.

- راندة فراح، **مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكر ماستر، شعبة العلوم التجارية، تخصص: محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.

- قصاب نور أمال، بلوفة صارة، **النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2021-2022.
- نجم الدين حملاوي، كمال أم الخيوط، **آليات تمويل الشركات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2021.
- هاني براهيم، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، قانون خاص أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

ثالثا: المجالات الدورية

- بختي علي، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات دراسات وأبحاث**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مج12، ع04، أكتوفبر 2010.
- بلال كرامش، نسيم حمودة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برامج دعم تشغيل الشباب بالجزائر**، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد01، جامعة محمد صديق ين يحيى، جيجل، جوان 2022.
- بن عيادة جليلة، **دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية، مج08، ع01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 01 جانفي 2022.
- بوالشور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Start-Up* دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، مج04، ع02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018/05/01.
- بورنان مصطفى، صولي علي، **الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر اقتصادية، مج11، ع01، 2021/05/21.
- راقي دراجي ومحمد أمين زروقي، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)**، مجلة الدراسات التجاري والاقتصادية المعاصرة، المجلد02، العدد 03، 2020.
- رجيم حسين، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003.
- سالم مجدي عادل، التمويل **التساهمي كنموذج لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، واقع تحديات وآفاق**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج06، ع02، جامعة تيسمسيلت، 2022/09/15.
- سمهان بن لعلال، كريمة بنان، **المؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع والتحديات وفرص الانطلاق**، مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية، مج02، ع02، جامعة الجزائر، 2022/10/12.

- صورية بوطرفة، نجوى نصيرة، **دور المؤسسة الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج05، ع01، جامعة الوادي، 2022/03/02.

- عابدي لامية، معيزة مسعودة أمير، **التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادة لعرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مج05، ع 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021.

- عبيد فريد زكريا، **مشاركة رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم وتمويل المشروعات الناشئة**، دراسة حالة الشركات المختلطة الجزائرية الأوروبية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 01، 2020.

- علالي الزهراء، علالي فتيحة، **دور المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة**، مجلة ميناء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد02، العدد01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جويلية 2021.

- غضبان فاطمة الزهراء، حداد بختة، **دور المرافقة المقاولاتية في تحسين ممارسة التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة** "مجلة المؤسسة، المجلد08، ع01، جامعة الجزائر 3، 2019/06/08.

- كتاف شافية، **معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات والصيغ التمويلية المستحدثة**، مجلة الاقتصاد التنمية المستدامة، مج 05، ع01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/03/02.

- ليلى خواني، بغداد شعيب، **دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي**، دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات، مج16، ع01، جامعة تلمسان، جانفي 2019.

- مخانشة أمينة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر (الإطار المفاهيمي والقانوني)**، مجلة صوت القانون، مج08، ع01، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2021/11/30.

- مصطفى بوزيان، علي صولي، **الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر الاقتصادية، مج11، ع01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/05/21.

- مغربي خيرة، صدوقي حميدة، **المؤسسات الناشئة بالجزائر وآليات دعمها وتمويلها**، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، مج08، ع02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10 جوان 2022.

رابعا: الحوليات والندوات:

- صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 18-19 يناير 2004.
- بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج07، ع03، جامعة بشار، 2020.
- أمينة عثامنية، منال بلعابد، المؤسسة الناشئة في الجزائر بي جهود التنظيم وهياكل الدعم، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج07، ع03، جامعة بشار، 2021/01/31.
- بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 03، 2020، 2021/0/21.
- بشار يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء الشركات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، المركز الجامعي، مغنية، 2021.
- بلغنامي نبيلة، **واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة حالة الجزائر–**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج 08، ع01، 2021/12/30.
- بلقايد ثورية، بلعابد فايزة، لمطوش لطيفة، **دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، 2021.
- بوسيح منة، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، مج07، ع03، 31 جانفي 2021.
- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشر في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، 2021.
- رمضاني مروى؛ بوقرة كريمة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مركز الجمعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020.
- طيبي بومدين، لعمري خديجة، **إشكاليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها، التمويل برأس المال المخاطر كنموذج لدراسة حالة شركة SOFIWAWCE &ASICOM**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتاصدية، مج07، ع03، جامعة سعيدة، 2021/01/31.
- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إشناء صندوق تمويل رالمؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج08، ع01، 2021.

خامسا: القوانين والمراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 2 رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012، يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، ج.ر، ع44، الصادرة بتاريخ: 29 يوليو 2012.
- المرسوم التنفيذ رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003.
- المادة 2 من القانون 11/06 مؤرخ في 25 يوليو 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج.ر.ج.ج 42، الصادر بتاريخ: 25 يوليو 2006.
- قانون رقم 15-21 المؤرخ في ديسمبر 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج، ر، ج، ج، عدد 71 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، ج. ر، ج، ج، عدد 20 صادر بتاريخ 05 أفريل 2020.
- قانون رقم 19-14، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج. ر، ج، ج، عدد 81 صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح العلامات للمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر في 2020/09/21.
- مرسوم تنفيذي رقم 91-04 مؤرخ في 3 رجب عام 1411 الموافق 19 يناير سنة 1991، يتعلق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية و بمستحضرات تنظيف هذه المواد، ج.ر، ع04، الصادرة بتاريخ 19 يناير 1991.
- قانون رقم 17-02 المؤرخ في 140 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج، ر، ج، ج، عدد 02، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.
- مرسوم تنفيذي رقم 98-137 مؤرخ في 6 محرم عام 1419 الموافق 3 مايو سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها، ج.ر، ع28، 1998.

الملخص:

في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تزايد باهتمام بالمؤسسات الناشئة، أصبحت تلعب شريان الرئيسي في الاقتصاد، ذلك بدفع عجلة تنمية الاقتصادية ولها أثار إيجابية لخلق فرص العمل والابتكار ونمو وتطوير الأداء، هذا ما ميزها عن باقي المؤسسات، بإضافة إلا محاولة الجزائر بالمبادرة إنشاء المؤسسات الناشئة وذلك بشروط الإنشاء وخلق آليات وهيئات الداعمة لها ومساندة بعض الدول موافقة لها وتقديم بعض الإعانات الحكومية من أجل كسب ثقة الشباب بإنشاء مؤسسة ناشئة بغض النظر مصادر تمويل عنصر رئيسي ممول والاستمرار إلا تأخر الاهتمام بالحاضنات الأعمال كأداة داعمة للمؤسسات الناشئة مما جعلها توجه صعوبات في تمويل وأغلبية تركز على تمويل عن طريق بنك لأنه منتشر بكثرة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، أليات الدعم، حاضنات الأعمال، رهانات التمويل.

***Abstract** :*

In the last three decades of the last century, there has been an increase in interest in emerging enterprises, which have become the main artery in the economy, by advancing economic development and having positive effects on job creation, innovation, growth and development of performance. This is based on the conditions of establishment, the creation of mechanisms and bodies supporting them, the support of some countries approving them, and the provision of some government subsidies in order to gain the confidence of young people by establishing a start-up institution, regardless of the funding sources of a major funded component, and the continuation of the interest in business incubators as a supportive tool for emerging enterprises, which made them face difficulties in financing and the majority of them focus On financing through a bank because it is widespread.

***Keywords:** startups, support mechanisms, business incubators, Finance bets.*